اصوات نساء
ASWAT NISSA

تأثير سياسات التقشف على النساء والفئات الهشة

أصوات نساء

الفهرس

خلاصة	ص/4
التقشف واللاّمساواة الاجتماعية والاقتصادية	4
التقشف والنوع الاجتماعي	5
توصيات	8
مقدمة	8
في فهم التقشف	10
أهداف التقشف	10
التقشّف والإنفاق العمومي	12
التقشّف وتعبئة الموارد الوطنية	13
تزايد أوجه التفاوت	14
خصخصة الخدمات الأساسية	15
نقص الوصول الى الخدمات العمومية	18
النقص في الموارد وعدد الأعوان في القطاع العمومي	21
فشل الحلول المقترحة	24
عدم القدرة على إعطاء الأولوية للبنية التحتية مقابل النفقات الاجتماعية	24
فشل الغطاء الاجتماعي الموجّه	24
تزايد اللاّمساواة حسب النوع الاجتماعي (الجندر)	27
اللاّتمكين الاقتصادي للنساء	27
المرأة تفقد مواطن الشغل	34
فقدان الوصول للخدمات	44
تزايد العمل المنزلي غير المأجور وخدمات الرعاية	48
توصيات	51
تبنّي تدابير جبائية تدرّجية	53

الجداول

الجدول	1	ص 11
الجدول	2	ص 12
الجدول	3	ص 15
الجدول	4	ص 16
الجدول	5	ص 17
الجدول	6	ص 18
الجدول	7	ص 20
الجدول	8	ص 22
الجدول	9	ص 26
الجدول	10	ص 26
الجدول	11	ص 29
الجدول	12	ص 30
الجدول	13	ص 31
الجدول	14	ص 32
الجدول	15	ص 33
الجدول	16	ص 35
الجدول	17	ص 36
الجدول	18	ص 36
الجدول	19	ص 37
الجدول	20	ص 38
الجدول	21	ص 38
الجدول	22	ص 39
الجدول	23	ص 40
الجدول	24	ص 41
الجدول	25	ص 41
الجدول	26	ص 42
الجدول	27	ص 46
الجدول	28	ص 47
الجدول	29	ص 49

خلاصة

يفرض صندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات النقدية الدولية، على البلدان النامية خلال فترات الأزمة الاقتصادية جملة من التدابير التقشفية. تهدف هذه الأخيرة عامة إلى معالجة مشاكل ميزان النفقات، مثل عجز الميزانية والتضخم المرتفع. انّ السياسات التقشفية في إجابتها على هذه المسائل تتمثل أساسا في تقليص النفقات العمومية، وذلك بإلغاء مجموعة من البرامج، وتقليص كتلة الأجور، والحدّ من الانتداب، وتجميد التشغيل ووضع سقف للأجور.

انّ الضغط على النفقات الاجتماعية، مع احتمال خصخصة الخدمات الأساسية، يؤدي ضرورة إلى أشكال من اللاّمساواة الناجمة عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والنوع الاجتماعي (الجندر). فمن اجل معالجة هذه الأنواع من اللاّمساواة عادة ما ترافق هذه المقاييس التقشفية جملة من" التدابير الاجتماعية" للحدّ من الفقر وذلك بالاعتماد على برامج منح نقدية تدفع مباشرة. ومع هذا فلقد اثبت التقشف فشله في تونس وفي الخارج.

التقشف واللاّمساواة الاجتماعية والاقتصادية

لقد كانت خصخصة الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة شيئا بديهيا. مثال ذلك في التعليم العالي، فلقد تضاعفت نسبة المرسّمين في المؤسسات الخاصة بما يقارب 20 مرة، فمن 0,65 % سنة 2004 وصلت النسبة إلى 12,53 % سنة 2019.[1]

ويمكن ملاحظة نفس نموذج الخصخصة في قطاع الصحة، حيث تزايد عدد المنشآت الصحية الخاصة بنسبة 23,69 % بين 2011 و2019، لينتقل من 2406 ليصبح 2976 مؤسسة. ونلاحظ في المقابل خلال نفس الفترة ركودا في قطاع الصحة العمومية، حيث أنّ إنشاء المؤسسات الجديدة لم يتجاوز 3.66%[2]. في نفس الوقت لم تعد الخدمات الصحية في متناول

[1] Word Bank. " Education Statistics - All Indicators. " DataBank. Accessé 30 Janvier 2023. http://databank.worldbank.org/source/education-statistics-%5e-all-indicators#

[2] Ministère de la Santé, CarteSanitaire 2019, avril 2021, page 23, http://www.santetunisie.rns.tn/images/statdep/Carte-sanitaire-2019-finale.pdf

الفئات الضعيفة الدخل، حيث نرى أنّ التكاليف تضاعفت بشكل جنوني ليصل هامش الربح لبعض المصحات الخاصة أحيانا 300%[3]

انّ عقلية الربح السريع جعلت الخدمات الصحية الخاصة متوفرة فقط في المناطق التي تسكنها فئات ذات دخل مرتفع. لذلك نسجّل 90% من المصحات الخاصة قد فتحت أبوابها في الجهات الساحلية في حين تشكو المناطق الداخلية من نقص كبير في الخدمات[4]. مع تطوّر انتصاب القطاع الخاص في الصحة نجد في المقابل تردّي نوعية الخدمات التي يسديها القطاع العمومي الذي أصبح يواجه نقصا حادا في الموارد والأعوان.

فلقد صرّح ما يقارب عن 660.000 فرد من الكهول في تونس، أنّه سبق لهم أن تعرّضوا لحالة مرض لم يجدوا خلالها أيّة إجابة أو خدمة من مؤسسات الصحة العمومية، ويرجع ذلك أساسا لصعوبة الوصول إليها.[5]

التقشف والنوع الاجتماعي

إن اللاّمساواة الناتجة عن التقشف ليست مستقلّة عن اعتبارات النوع الاجتماعي (الجندر). ففي تحاليل النموذج الاقتصادي النيوليبيرالي، وهو ركيزة التقشف، نجد تهميشا واضحا لديناميكية النوع الاجتماعي. لذلك نلاحظ نقصا في دراسة الطريقة التي تتناول بها هذه السياسات كل ما يخصّ النساء والفتيات. يفترض هذا النموذج على المستوى النظري أن تكون القرارات داخل العائلة تُتخذ بطريقة تشاركيّة بين مختلف أفرادها، وان تُوزع الموارد كذلك بطريقة منصفة، إلاّ أنّ الدراسات العديدة التي أنجزت، أبرزت أنّ النساء والأطفال والمسنّين لا يتمتعون عادة إلاّ بجزء ضئيل من هذه الموارد.[6]

---

[3] Cours des Comptes. “Supervision Et Contrôle Des Cliniques Privées.” courdescomptes.nat.tn, 12 février 2021. http://www.courdescomptes.nat.tn/Fr/thematiques_58_4_-1_0_0_0000_0000_supervision-et-controle-des-cliniques-privees__281#Page 219

[4] Ibid. Page 212

[5]“Enquête Nationale Sur La Perception Des Habitants Envers La Sécurité, Liberté et La Gouvernance Locale En Tunisie 2021 | INS.” Accessed October 6, 2022. http://www.ins.tn/publication/enquete-nationale-sur-la-perception-des-habitants-envers-la-securite-liberte-et-la-0.Page 23

[6]Perez, Caroline Criado. Femmes invisibles - Comment le manque de données sur les femmes dessine un monde fait pour les hommes. First, 2020 (le rapport s'appuie sur la version anglaise Perez, Caroline Criado. Invisible women: Data bias in a world designed for men. Abrams, 2019).

تعيش النساء في تونس حالة من الهشاشة الاقتصادية. فنجد مثلا أنّ 19.3% فقط من النساء لديهن دخل خاص بهنّ، في حين يصل هذا العدد عند الرجال إلى 55.9%.

3% فقط من النساء تمتلك عقارا مقابل 12% لدى الرجال[7].وعلى الرغم من مساهمة النساء بنسبة 80% في الإنتاج الغذائي، ورغم انهن تمثلن 70% من اليد العاملة الفلاحيّة، إلا أنهن لا تشاركن في المشاريع الفلاحية الاّ بنسبة 3%[8].وبذلك فان التقليص في الإنفاق العمومي يعمّق أشكال اللامساواة واللاّتمكين، ويؤدي ذلك إلى وجود ثلاثة أنواع من التأثيرات السلبية على النساء.

فمن جرّاء القيود المفروضة على التشغيل والخدمات في القطاع العمومي فقدت النساء فرصهن في الحصول على شغل، وأصبح الوصول إلى الخدمات الأساسية صعبا ومحدودا، يضاف إلى هذا عبء العمل المنزلي الثقيل غير المأجور[9].إنّ تدابير التقشف، خاصة بعد تجميد التشغيل في القطاع العمومي، تضرّ بالنساء بشكل متفاوت، نظرا للتمييز الذي تتعرض له النساء في القطاع الخاص. فمن الظاهر، كمثال على ذلك، أن العمل اليدوي في القطاع الخاص يفضّل اللجوء للرجال بنسبة 45,2%، وترتفع هذه النسبة إلى 47% في الصناعات والى أكثر من 55% في التجارة وإصلاح العربات، وأزيد من 70% في قطاع البناء.

[7] Ministère des Finances, Ecole Nationale des Finances, La budgétisation sensible au genre, Octobre 2021, Page 7-8

[8] Ministère des Finances, UNICEF, Sep 2022, Rapport d'analyse budgétaire selon le genre (2010-2021), Page 18

[9]Assemblée Générale des Nations Unies, Rapport de l'Expert indépendant sur les effets de la dette extérieure "Rapport de l'Expert indépendant sur les effets de la dette extérieure et des obligations financières internationales connexes des États sur le plein exercice de tous les droits de la personne, en particulier les droits économiques, sociaux et culturels, 16 juillet 2019.https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/229/04/PDF/N1822904.pdf?OpenElement.

هكذا إذن، فحين تلغي الدولة مواطن شغل في القطاع العام فإنها تلغي مواطن شغل للنساء[10]. من جهة أخرى نجد أنّ النساء، هن من يسدين خدمات الرعاية للفئات الاجتماعية الهشة مثل الأطفال والمسنين. لذلك فهن الأكثر احتياجا وسعيا للبحث عن خدمات أساسية في الصحة والتعليم[11]. فالنساء أكثر عرضة للفقر، لذلك تزداد حاجتهن لمثل هذه الخدمات.

فيما يمثل الرجال أرباب أكثر من 80% من العائلات في تونس [12] يشير البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة انّ 60%من العائلات المسجّلة في هذا البرنامج تعيلها امرأة.[13]

اذن فالتقليص من التمويل العمومي يجبر الحكومة على خفض التمويل للخدمات الحيوية، وهذا من شانه إضعاف النساء. إن مقاييس التقشف تجعل قسط النساء من العمل غير المأجور يزداد، فالرجل في تونس لا يسخِّر إلاّ ثلاث ساعات في الأسبوع للعمل المنزلي، في حين تعطي المرأة 17 ساعة أسبوعيا لنفس هذا النشاط.[14] انّ العمل المنزلي غير المأجور الذي تتحمل النساء أعبائه يزداد ثقلا خاصّة مع تدابير التقشف. فمع خصخصة الخدمات الصحية يصبح من الصعب طلب الرعاية الطبية في حالة المرض. عندها تضطر النساء للبقاء في المنزل للاعتناء بالمريض، طفلا كان أو شيخا مسنّا. كما انه في حالات المرض طويل الأمد تضطر المرأة للانقطاع عن الشغل لرعاية المريض. ويتواصل مفعول هذه القاعدة بعد خصخصة مجال التربية والتعليم. فعندما تصل تكلفة الحضانة أو رياض الأطفال إلى ما يعادل اجر شهر من العمل أو يفوق، تضطر المرأة للبقاء في المنزل لتحمّل أعباء تربية أبنائها، وهو عمل غير مأجور.

---

[10]Organisation Internationale du Travail, Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie : résultats de l'enquête auprès des entreprises, 2015

[11] "Enquête Nationale Sur La Perception Des Habitants Envers La Sécurité, Liberté et La Gouvernance Locale En Tunisie 2021 | INS." Accessed October 6, 2022. http://www.ins.tn/publication/enquete-nationale-sur-la-perception-des-habitants-envers-la-securite-liberte-et-la-0

[12]Sofiane Ghali, University of Tunis; Micheline Goedhuys. "Women's and Youth Empowerment in Rural Tunisia - An Assessment Using the Women's Empowerment in Agriculture Index (WEAI)." Working paper, May 1, 2018. http://www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/WCMS_627210/lang--en/index.htm

[13] Ministère des Finances, UNICEF, Sep 2022, Rapport d'analyse budgétaire selon le genre (2010-2021), Page 17

[14]ONU Femmes, L'ÉCONOMIE DOMESTIQUE EN TUNISIE : VERS LA RECONNAISSANCE, LA RÉDUCTION ET LA REDISTRIBUTION DU TRAVAIL DOMESTIQUE NON RÉMUNÉRÉ, Décembre 2020, https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Tunisia.pdf

توصيات

انّ الدولة مطالبة بالاستثمار في القطاع العمومي وتوفير الموارد من اجل خلق مواطن شغل والإحاطة بالنساء .فهذا القطاع يفتقر للتمويل كما يشكو نقصا في الأعوان، خاصة في قطاعات الرعاية كالصحة والتربية. وهذا يشمل خدمات العناية بالمسنين والأطفال في سنّ ما قبل الدراسة. لذلك وجب تحيين برامج العناية الاجتماعية من خلال مقاربة دورات الحياة، التي يجب ان تكون شاملة، ملائمة وإدماجية. يتعلق الأمر ببرامج مثل التامين على البطالة والمنحة العائلية العامّة. إنّ هذه الإصلاحات يجب أن تكون مراعية للنوع الاجتماعي (الجندر) وتعطي الأهمية الكبرى لحقوق الإنسان. من اجل ذلك، فان العناية يجب ألا تقتصر فقط على خليّة العائلة بل تشمل كل ما يخصّ علاقة الفرد بالدولة. انّ الاعتبارات المتعلقة بشؤون الرعاية يجب أن تُدرج كذلك في التحاليل السياسية وجَمع المعلومات التي تقوم بها السلط الوطنية والمؤسسات المالية الدولية.

لدعم العدالة الجبائية وتمويل خدمات الرعاية، يجب على أصحاب القرار تبنّي تدابير ضريبية تدرّجية، مثل الضريبة على المداخيل، والضريبة على الثروة وعلى الشركات. كما أنّ السلطة مطالبة لضمان إنصاف جبائي، بالالتجاء بصفة اقل إلى الضريبة التنازلية غير المباشرة، مثل الأداء على القيمة المضافة وبقية الاداءات على الاستهلاك.

مقدمة

انّ مسألة المساواة الاقتصادية بين الجنسين والتّمكين تمسّ العديد من أوجه الحياة الاقتصادية. فمفهوم التمكين بصفة خاصة متعدد الأبعاد لذلك يشمل عوامل مثل امتلاك أصول، والمشاركة في اخذ القرار الاقتصادي داخل وخارج العائلة، وإمكانية الحصول على قرض، والتمتع بوقت مخصّص للترفيه الخ. ترتكز المساواة بين الجنسين في سوق الشغل على العديد من المؤشرات مثل "المشاركة ضمن الفئة الاجتماعية الناشطة، الشغل، المداخيل، جودة العمل من ناحية الامتيازات، والحقوق وفرص تنمية المهارات"[15].انّ الركض وراء نموّ لا يتوقف، -كما تدعو إلى ذلك النماذج الاقتصادية الحالية أدّى في المقابل إلى تدهور كبير على مستوى المحيط والبيئة، كما انه ادّى إلى تزايد صارخ في حدّة اللاّمساواة.

[15] Anastasiou at al. “Economic Recession, Austerity and Gender Inequality at Work. Evidence from Greece and Other Balkan Countries | Elsevier Enhanced Reader.” Accessed January 1, 2023. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00610-3. Page 42.

فمن خلال سياسات جمع المداخيل والنفقات العمومية، افرز التقشف البطالة، وتراجع الصناعة وانهيار الفلاحة.[16] وفي المقابل ألقت هذه السياسات بنتائجها السلبية وفشلها على الفئات الأكثر هشاشة، أي على الذين ليست لهم القدرة على مجابهتها. لم تنجُ تونس من هذا المصير، فطوال عشرات السنين وضعت البلاد تدابير تقشفية، فوقعت خصخصة قطاعات حيوية، وتقليص شامل للنفقات في القطاعات العمومية، ومع ذلك لم تحقق هذه السياسات نموا اقتصاديا أو تنمية شاملة ومستدامة.

تعيش تونس منذ أكثر من 10 سنين أزمة اقتصادية دفعت النساء ثمنها الباهظ. انّ هذا التقرير يحاول استكشاف الطرق التي جعلت تدابير التقشف تعمّق أشكال اللامساواة، خاصة في صفوف النساء والفتيات. يسعى التقرير في البداية إلى تقديم أهداف التقشف كما تعكسه السياسات العمومية في الواقع، وإلى تعرية المنطق الذي يؤسس لها. كما يتناول بصفة مقتضبة الطرق التي جعلت التقشف يؤدي إلى ارتفاع كبير لتكاليف الخدمات في الصحة والتربية. كما يعرض إلى النتائج التي ادّى إليها تقليص الإنفاق وتراجع التمويل في القطاع العمومي خاصة، أمام نقص الأعوان وتدهور نوعية الخدمات. وينتقل التقرير فيما بعد للنظر في تداعيات سياسات التقشف على مستوى خصوصية النوع الاجتماعي(الجندر)، وذلك في تجلياتها على النساء، فيقع النظر خصوصا هنا في عواقب الضغط على العدد الجملي للعاملين في القطاع العمومي وما افرز من ضرر على النساء. كما يبرز تعرّض النساء بإشكال متفاوتة إلى صعوبات كبيرة للوصول إلى الخدمات المقدّمة من طرف الدولة. أخيرا ينظر التقرير في نتائج التقشف وخاصة تلك التي أثقلت كاهل النساء بالعمل غير المأجور، ويخلص في الأخير إلى جملة من التوصيات، على الدول والمؤسسات المالية الدولية أخذها بعين الاعتبار حين تنوي إدخال إصلاحات اقتصادية بهدف انجاز تنمية شاملة ومستدامة.

[15] Anastasiou at al. “Economic Recession, Austerity and Gender Inequality at Work. Evidence from Greece and Other Balkan Countries | Elsevier Enhanced Reader.” Accessed January 1, 2023. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00610-3. Page 42.

[16]OHCHR. “OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women’s Human Rights.” Accessed January 2, 2023.https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights., Page 1.

في فهم التقشف

أهداف التقشف

من اجل فهم آثار التقشف، يجب في البداية تفسير هذا المفهوم والأهداف التي يرمي إليها، والمنطق الذي يؤسس له وأشكال تجسمّه في السياسات العمومية. انّ هدف التقشف ليس الإجابة على أسئلة المجال الاجتماعي ولا تحسين مستوى عيش الناس. تتناول تدابير التقشف، والتي يسمّيها صندوق النقد الدولي أحيانا "تطهير الميزانية"، المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وتهدف إلى معالجة المشاكل التي تنتج من الاختلال في ميزان النفقات. من أهمّ هذه المؤشرات نجد الحدّ من عجز الميزانية[17].ويُبرز هذا المؤشر الفارق بين المداخيل الداخلية للدولة وبين النفقات. فمن أجل سدّ هذه الثغرات تلجأ الدول عامة للاقتراض من السوق المالية العالمية. تهدف سياسة التقشف إلى معالجة هذا العجز وعدم الالتجاء للاقتراض في المستقبل. وذلك بالتقليص في النفقات رغم انّ التقشف يمكن أن يشمل أيضا السياسات التي تقلص من المداخيل.

من ضمن هذه المؤشرات نجد سداد الديون.[18]من الطبيعي أن تحرص المؤسسات المالية العالمية بصفتها دائن على استرجاع أموالها. لذلك تسعى للتأكد من انّ سداد القروض من أولويات الدول في إجراءات الميزانية، حتى ولو كان ذلك على حساب النفقات الاجتماعية، وإدراج هذه الأخيرة في مستوى ثانوي. تؤكد هذه المؤسسات المالية أنّ عدم سداد الديون أو حتى الخوف من وقوعه، يعتبر خطرا يهدّد سمعة البلد المدين ويمنعه في المستقبل من الحصول على قروض بنسب فائدة تناسب قدراته. لذلك تعتبر هذه المؤسسات المالية المانحة سداد الديْن من الأولويات في الإنفاق العمومي. ولا تُعتبر تونس استثناء لهذه القاعدة، فالدولة تسخّر أكبر نفقاتها لخدمة الدين.

[17] OHCHR. “OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women’s Human Rights.” Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights.

[18] نفس المرجع

جدول رقم 1

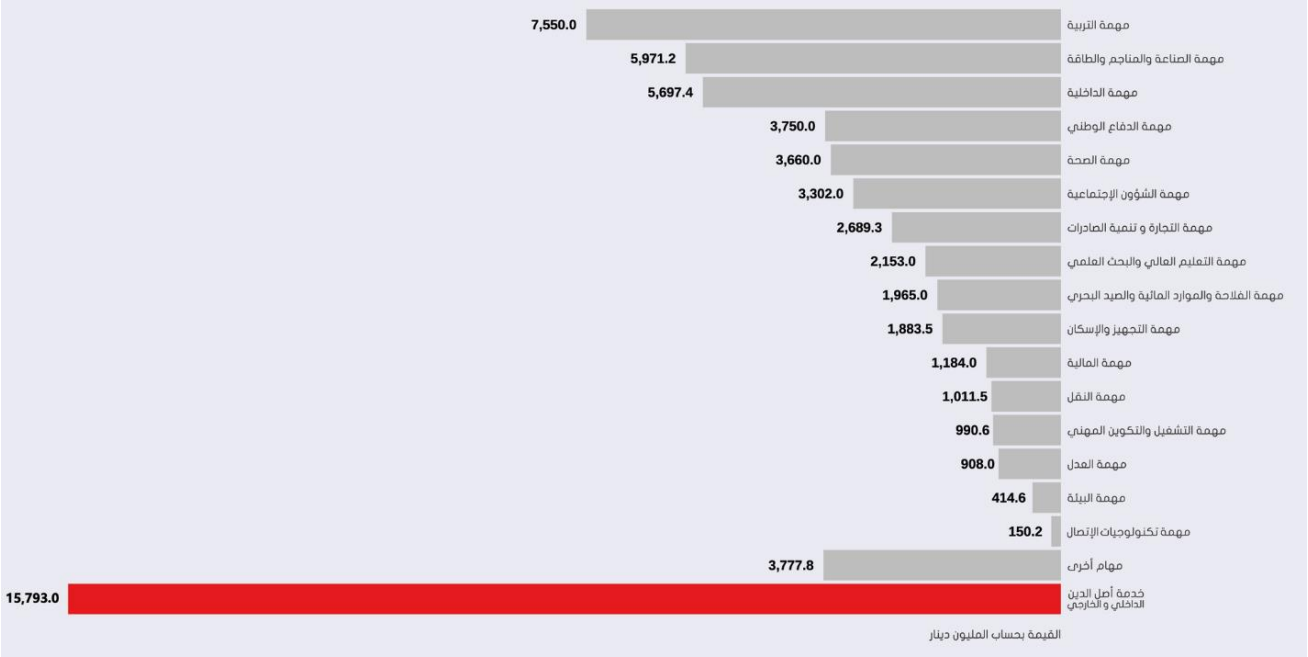

توزيع نفقات الميزانية الوطنية. قانون المالية 2023 (المصدر، البوصلة.)[19]

المؤشر الثالث الذي يشغل سياسة التقشف هو الحفاظ على التضخم في مستوى منخفض.[20] يهدف هذا إلى تحقيق الهدفين السابقين. انّ إحداث بنك مركزي مستقل، هدفه المحافظة على التضخم في أدنى مستوى، وتبنّي مقاييس تواجهه، يسمح نظريّا بضمان الدفوعات، مثل فوائد الديْن والحفاظ على الاستيراد، في أدنى المستويات. وهذا ما يجبر الحكومة على عدم الالتجاء إلى البنك المركزي للتمويل. وتجدر الإشارة إلى انّ المؤسسات المالية الدولية، وخاصة منها

[19] Al Bawsala, Distribution of National Budget Expenditure-Finance law 2023, Facebook.com, PostedDecember 27,2022, https://www.facebook.com/AlBawsala/photos/6254436621255778

[20] OHCHR. “OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women’s Human Rights.” Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights.

صندوق النقد الدولي، تحثّ تونس على تحرير سعر الصرف وهذا من شانه خفض قيمة الدينار.

هناك مبدأ آخر يؤسس للتقشف وللايدولوجيا النيو-الليبرالية بصفة عامة، وهو القناعة بان القطاع الخاص هو الأكثر نجاعة ومردودية في مقابل القطاع العام. لذلك يقع تشجيع الدولة على الحدّ وتقليص دورها في النفقات، وترك المجال للاستثمار الخاص لانّ هذا الأخير يُعتبر المحرّك الأساسي للتنمية الاقتصادية.

التقشّف والإنفاق العمومي

من اجل الوصول إلى أهدافه يشجّع صندوق النقد الدولي بعض السياسات على التقشف. لكن وعلى الرغم من تأكيداته، بانّ هذه الخيارات خاصة بسياق كلّ بلد على حِدة، إلا انّ الحقيقة تبرز خلاف ذلك. فهذه السياسات مفروضة على غالبية البلدان، وذلك في إطار القروض التي يمنحها. وتونس في هذا الإطار لا تعتبر استثناء.

الجدول رقم 2

التوصية	2012 [1]	2013 [2]	2014 [3]	2015 [4]	2016 [5]	2017 [6]	2018 [7]	2019 [8]	2020 [9]
تقليص كُتلة الأجور في القطاع العام	X	X	X	X	X	X	X	X	X
مرونة أكبر في سعر الصرف	X	X	X		X	X	X	X	
الإصلاح الضريبي على الشركات (تخفيض الضرائب)	X	X		X					
إصلاح القطاع البنكي	X	X	X	X	X	X	X	X	
إعادة هيكلة البنوك العمومية	X	X	X	X	X				
إصلاحات على مُستوى البنك المركزي	X		X	X	X	X	X		
تقليص النفقات على الخدمات العمومية		X	X	X	X	X			
التخلص التدريجي من دعم الطاقة	X	X	X	X	X	X	X	X	X
التشجيع على الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص		X	X	X	X				
إصلاح الشركات المملوكة للدولة / المؤسسات العامة (الخصخصة)			X	X	X	X	X	X	

الجدول 1: موجز توصيات صندوق النقد الدولي (2012-2020)

توصيات صندوق النقد الدولي 2012-2020 (المصدر، البوصلة.)[21]

[21] Kais Attia, A decade of Austerity, Al Bawsala, November 2022, https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20225523. Page 6

وكما يبرزه الجدول، فان من اهمّ السياسات المفروضة هو التقليص من الإنفاق العمومي. ويمكن تحقيق ذلك بطرق عدة. ففي تونس يقع ذلك بالتخفيض في الدعم وتقليص كتلة الأجور، من خلال آليات مثل وقف الانتداب وتجميد الأجور. وبما انّ أنشطة القطاع العام تُعتبر بغير ذات جدوى وتُسبّب تشويها للسوق، لذلك تشمل تدابير التقشف خصخصة البنية التحتية، من خلال تحرير قطاعات كاملة، وخصخصة المؤسسات العمومية. ان القيود المفروضة على الميزانية المخصصة للقطاع العمومي وإدخال الخصخصة، تؤدي إلى وجود عقبات اقتصادية تحول دون الوصول للخدمات الأساسية وذلك للارتفاع أسعارها. لمعالجة تزايد هذه الأنواع من اللاّمساواة تطلب المقاربة التقشفية اللجوء إلى إجراءات موجُهة ضد الفقر، مثل إحداث نظام تأمين اجتماعي موجّه، يرتكز على تقديم منح نقدية مباشرة للعائلات الهشة. مثال آخر لهذه السياسات هو اقتراح تعويض دعم المواد الغذائية كذلك بمنح نقدية مباشرة للفقراء.

التقشّف وتعبئة الموارد الوطنية

ترتكز سياسة التقشف على الحدّ من الإنفاق العمومي، وذلك لتجاوز مشاكل ميزان الدفوعات، إلا انّها في المقابل تعتمد على تخفيض الضرائب، وهذا من شانه أن يقلّص من موارد الدولة. تحثُّ سياسة التقشف خصوصا على إتّباع نظام ضرائب منخفض لصالح الشركات والخواص ذوي الدخل المرتفع. وهذا الإجراء يفترض ضمنيا ان تتجه الأرباح الناتجة عنه لصالح رؤوس الأموال لإعادة استثمارها في الاقتصاد، وذلك بخلق النمو في القطاع الخاص، وتوفير مواطن الشغل داخله ودفع القطاع الهامشي إلى الاندماج في الاقتصاد المهيكل، فينتج عن ذلك اتساع القاعدة الضريبية. اذ يُفترض أن يكون دور هذه الأخيرة هو تعويض خسائر المداخيل الناجمة عن تخفيض الضرائب.

كما تحثُّ سياسة التقشف عموما على التخفيض في الأداءات الجمركية. فهي تعتبر الاداءات على المواد المستوردة إخلالا يضرّ بسير الأسواق الدولية. لذلك ومن اجل المحافظة على

التنافس بين الأسواق يدعو صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات المالية لإزاحة كل "عقبات" المعاليم الجمركية، معتبرا إيّاها تدابير حمائية لا جدوى لها.

من اجل تعويض الخسائر الناتجة عن انخفاض مداخيل الضرائب، تحثّ السياسة التقشفية على الالتجاء للأداءات على الاستهلاك والى ضرائب أخرى غير مباشرة مثل الأداء على القيمة المضافة.

خلاصة القول، انّ تدابير التقشف هي وسيلة لمعالجة عجز ميزانية الدولة، والمحافظة على التضخم في نسب منخفضة، مع ضمان سداد الديون. ومن اجل الوصول إلى هذه الاهداف يجب على القطاع العمومي ان يفسح المجال للقطاع الخاص حتى ينمو ويزدهر، فالقطاع الخاص يتمتع في هذه الحالة بحافز الضرائب المنخفضة، في المقابل تتقلص حجم وتدخلات القطاع العام. هناك في الأثناء تدابير أخرى يوصى بها لمقاومة الفقر والتفاوت الذي تنتجه حتما هذه السياسات. من ذلك ينصح صندوق النقد الدولي تونس تعويض دعم المواد الغذائية بتغطية نقدية مباشرة موجّهة للفقراء.

انه من الضروري النظر فيما تنتجه سياسات التقشف من تعميق التفاوت واللامساواة، خاصة تلك التي تذهب ضحيتها الفئات الهشة مثل الفقراء والنساء والأطفال. قدّمنا في آخر هذا التقرير مراجع من المفيد الإطلاع عليها حول هذه المسألة. تجب الإشارة الى انّ هذا التقرير يتناول أساسا الطريقة التي تجعل تدابير التقشف المتصلة بالنفقات تخلق بل تعمّق اللامساواة والتفاوت والهشاشة وسط هذه الفئات.

تزايد أوجه التفاوت

مثلما أشرنا الى ذلك سابقا فان انخفاض القدرة على تعبئة الموارد الداخلية، إضافة إلى نمو القطاع الخاص، ينتج عنهما تقلص في النفقات العمومية. نحاول في هذا الفصل استكشاف نتائج تقلص النفقات العمومية جراء سياسة التقشف، وذلك بالتركيز على آثار التفاوت الاجتماعي.

انّ تقلص التمويل في القطاع العمومي يؤدي حتما الى صعوبة الوصول الى الخدمات العمومية. فبعض الخدمات والمواد تختفي مثلما يقع الآن للدعم في المواد الغذائية، في حين تفقد أخرى جودتها نظرا لغياب الموارد البشرية اللازمة للحفاظ على خدمات ملائمة. هذا المشكل يظهر جليا في الخدمات الصحية والتربوية.

في الوقت الذي تختفي فيه بعض الخدمات العمومية او يتقلّص حجمها نجد انّ القطاع الخاص يزحف لسد الفارق بين العرض والطلب.

خصخصة الخدمات الأساسية

جدول رقم 3

خصخصة القطاعات الأساسية

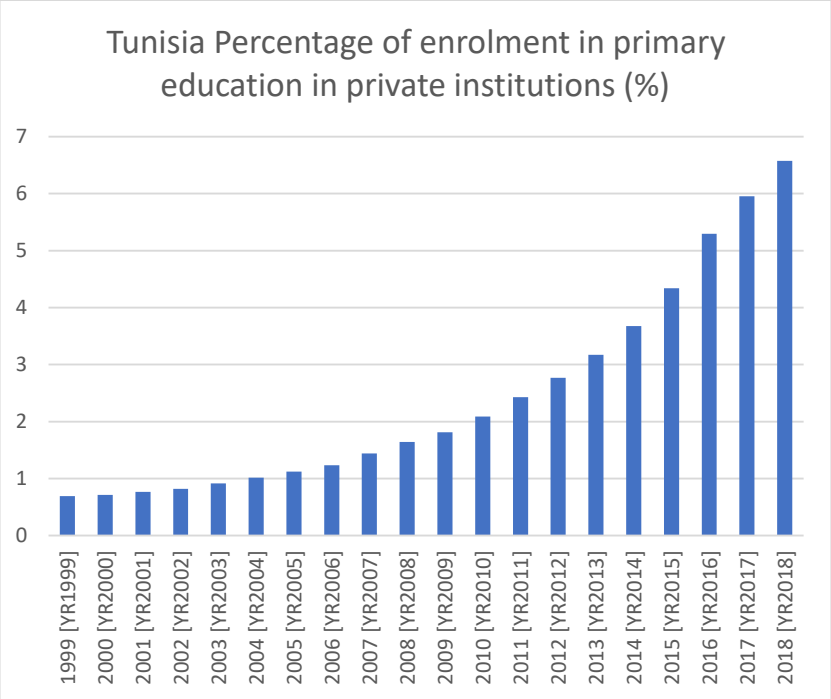

نسبة التمدرس في المؤسسات الخاصة للتعليم الابتدائي (المصدر البنك الدولي)[22]

يبرز الجدول السابق بوضوح حجم الخصخصة في قطاع التربية. ان نسبة التمدرس في القطاع الخاص للتعليم الابتدائي انتقلت من 0.69% سنة 1999 الى 6.58 % سنه 2018

[22]World Bank. "Education Statistics - All Indicators." DataBank. Accessed January 30, 2023. https://databank.worldbank.org/source/education-statistics-%5e-all-indicators#

أي انّها تضاعفت 10 مرات فيما يقارب عشريتين. لا شيء يوحي بان التزايد السريع لعدد المؤسسات التعليم الخاص سوف يتوقف. كما نلاحظ تزايدا كبيرا لعدد المؤسسات الجديدة في التعليم العالي الخاص، حيث تضاعف عدد المرسمين فيها الى أكثر من 20 مرة، من0,65% سنة 2004 الى 12.53% سنة 2019.

جدول رقم 4

نسبة التسجيل في المؤسسات الخاص للتعليم العالي 2004-2019 (المصدر: البنك الدولي)[23]

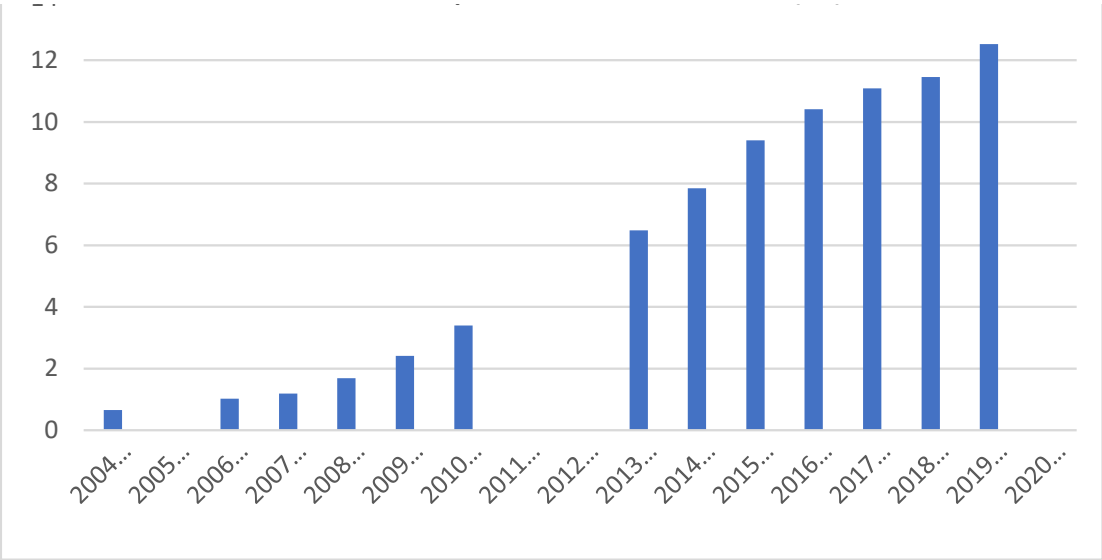

اما فيما يخص التعليم الثانوي فان الجدول السابق يبرز ان عدد المرسمين في المؤسسات الخاصة قد تزايد بل تضاعف خاصة بعد الثورة، سنة 2011. كما يبرز الجدول جيدا ان نمو القطاع الخاص في مجال التعليم ما-قبل-الأساسي وفي رياض الأطفال قد بلغ نسبة كبيرة وصلت إلى 79.23% سنة 2016[24]

[23] نفس المرجع

جدول رقم 5

نسبة التسجيل في المؤسسات الخاصة للتعليم الثانوي، 2003-2016 (المصدر: البنك الدولي)[25]

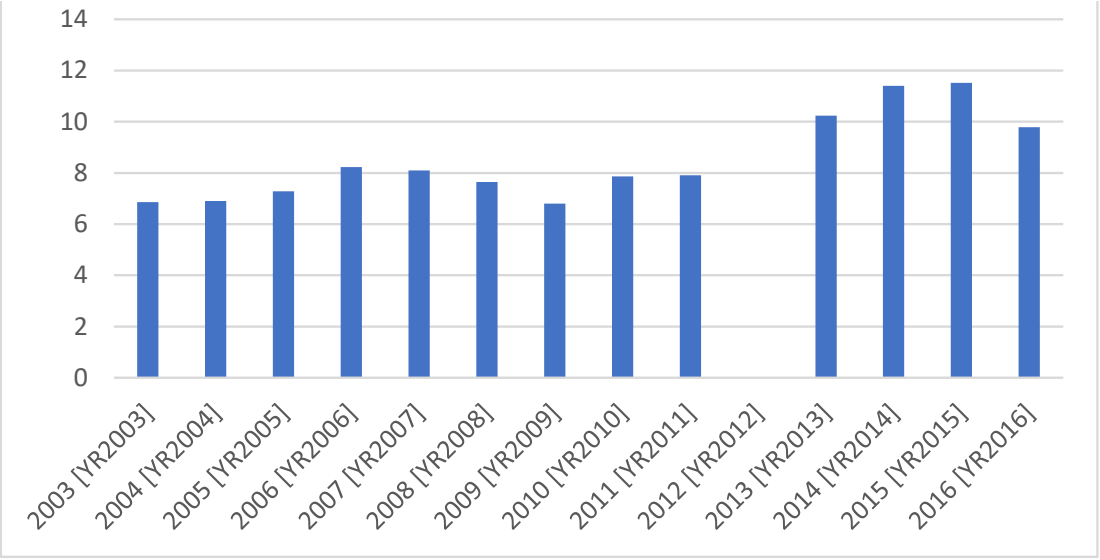

ويمكن ملاحظة نفس الصيرورة في مجال الخصخصة داخل قطاع الصحة، حيث تزايد عدد المؤسسات الخاصة بنسبة 23.69% ما بين 2011 وسنة 2019 ليمرّ العدد من 2406 الى 2976 مؤسسة صحية جديدة. في حين شهد القطاع العمومي ركودا حيث لم يزدد عدد المؤسسات الجديدة الا بنسبة 3.66%.

[24] نفس المرجع
[25] نفس المرجع

جدول رقم 6

قطاع	مستوى	مؤسسة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع عمومي	الخط الاول	مجمع الصحة الاساسية	28	28	28	28	28	28	28	28	28
		مراكز الصحة الاساسية	2 091	2 098	2 104	2 109	2 123	2 135	2 157	2 161	2 176
		مستشفيات محلية	109	109	108	108	108	108	108	110	110
	الخط الثاني	مستشفيات جهوية	33	33	35	35	35	35	35	31	31
	الخط الثالث	مستشفيات جامعية و مراكز متخصصة	32	32	32	32	32	32	32	32	32
	المجموع		2 293	2 300	2 307	2 312	2 326	2 338	2 360	2 362	2 377
قطاع خاص		صيدليات	1 902	1 935	1 972	1 975	2 006	2 038	2 050	2 127	2 172
		مخابر تحليل حرّة	324	358	392	415	453	486	511	544	581
		مراكز تصفية الدم	99	99	99	106	111	115	115	116	117
		مصحات خاصة	81	81	82	88	91	90	98	102	106
		مركز تصوير بالاشعة	-	-	-	-	-	-	-	312	-
		المجموع	2 406	2 473	2 545	2 584	2 661	2 729	2 774	3 201	2 976
القطاع شبه عمومي		عيادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	6	6	6	6	6	6	6	6	6
		مراكز تصفية الدم	6	6	6	6	6	6	6	6	6
		المستشفيات العسكرية	3	3	3	3	3	3	3	3	3
		المستشفيات قوى الامن الداخلي	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		مجمع طب الشغل	24	24	24	24	24	24	24	24	24
		المجموع	40	40	40	40	40	40	40	40	40

تطوّر قطاعات الصحة بين 2011-2019 (المصدر: وزارة الصحة العمومية)[26]

نقص الوصول الى الخدمات العمومية

ان خصخصة الخدمات الحيوية مثل الصحة والتعليم يؤدي بالضرورة الى تفاقم التفاوت بين الفئات المنتفعة بها. ان ضعف الموارد البشرية في القطاع العمومي أضرّ بالمنتفعين من هذه الخدمات وعاد بالنفع على القطاع الخاص. فالحدّ من الانتداب وتجميد الاجور خاصة، يؤدي بالضرورة الى نقص في جودة الخدمات الصحية في القطاع العمومي، ويتجلى ذلك في مشاكل عديدة، مثل طول الانتظار للحصول على موعد في اقسام المستشفيات، وتأخير العودة في المدارس العمومية. .

من الثابت انّ منطق ما يسمّى السوق "المنصفة والتنافسية" لا ينطبق على الخدمات الأساسية، هنا قانون العرض والطلب يعطي للمستهلك امكانية عدم الإقبال على المادة المعروضة أو

[26] Ministry of Health, Healthcare Factsheet 2019, April 2021, page 23, http://www.santetunisie.rns.tn/images/statdep/Carte-sanitaire-2019-finale.pdf

الخدمة إذا كان ثمنها باهظا. كما يمكن للمزّود ان يُعرض عن البيع إذا كان يعتبر الثمن زهيدا. ولكن هذا القانون لا يمكن ان يشمل خدمات الصحة العامة لان المنتفع بها لا يمكنه ان يختار بحرية. فالمريض الذي يحتاج الى عيادة طبيب أو الى تدخل طبي عاجل أو إلى دواء، لا يمكنه أن يتنازل عن هذه الخدمة، لأن الحاجة ماسّة وملّحة. وهكذا يجد القطاع الخاص نفسه في وضعية تسمح له بتحديد الثمن الذي يراه مناسبا لخدماته.

اتخذت الدولة بعض الاجراءات التعديلية للحدّ من هذه التعريفات المشطّة للخدمات الصحية. من ذلك تحديد هامش الربح للمصحات الخاصة في تقديم بعض الخدمات او توفير بعض المواد. ورغم هذا فلقد اثبتت الدراسات انّ هذه الاجراءات ظلّت حبرا على ورق ولم يُعرها القطاع الخاص أي اهتمام. ففي احدى التقارير التي قامت بها دائرة المحاسبات نجد انّ هامش الربح لبعض المصحات الخاصة يصل الى 300% عند اسداء بعض الخدمات. ويشير نفس التقرير الى انّ هامش الربح عند تقديم بعض المواد قد وصل في بعض المصحات الخاصة الى ما بين 26% و160%!!! في حين حدّد القانون الهامش في حدود 10%.[27]

مع هذا يظّل بإمكان بعض الأشخاص والأسر الالتجاء الى خدمات القطاع الخاص في الصحة، نظرا لتوفر الإمكانيات والموارد لديهم. في حين يظل الكثيرون من الفئات الضعيفة، الذين ليس بإمكانهم دفع هذه المعاليم الباهظة، امام خيار وحيد وهو مؤسسات الصحة العمومية التي تشكو نقصا في الاعوان وفي التمويل. كما انّ الطمع في الربح السريع جعل مؤسسات الصحة الخاصة متوفرة في المناطق التي يسكنها سكان من ذوي الدخل المرتفع. لذلك 90% من المصحات الخاصة توجد في المناطق الساحلية وتظل المناطق الداخلية مفتقرة لمثل هذه للخدمات.[28]ومع هذا وحتى بالنسبة للمناطق التي يسكنها ذووا الدخل المحترم، فأن هذه التكاليف تأتي على حساب جزء كبير من مداخيلهم.

[27] Cours des Comptes. “Supervision Et Contrôle Des Cliniques Privées.” courdescomptes.nat.tn, February 12, 2021. http://www.courdescomptes.nat.tn/Fr/thematiques_58_4_-1_0_0_0000_0000_supervision-et-controle-des-cliniques-privees__281#? Page 219

[28] نفس المرجع ص.212

ان معدل الإنفاق الوطني في قطاع الصحة الخاصة لكل ساكن، بالقياس على مستوى القدرة الشرائية، قد تضاعف ليصبح 335 دولارا سنة 2019بعدما كان 142 دولار سنة 2000. وهذا يعني ان الخدمة الصحية في القطاع الخاص قد تضاعفت من حيث التكاليف خلال عشريتين.

جدول رقم 7

الانفاق الوطني في خدمات الصحة لكل مواطن بالدولار الدولي (المصدر:البنك الدولي)[29]

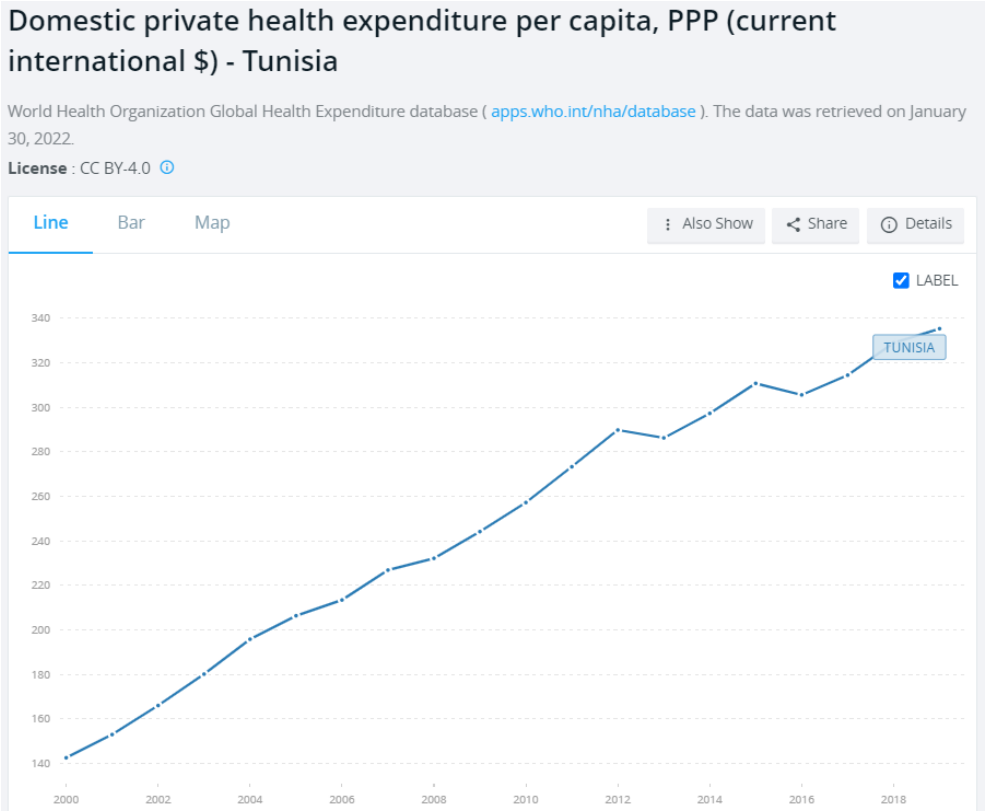

[29] World Bank. “Domestic PrivateHealthExpenditure per Capita, PPP (Current International $) - Tunisia.” Data. AccessedJanuary 30, 2023. https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.PVTD.PP.CD?locations=TN.

النقص في الموارد وعدد الأعوان في القطاع العمومي

كما قلنا سابقا انّ الحد من الإنفاق يؤدي حتما إلى التفاوت واللاّمساواة بين الفئات في مستوى الانتفاع بالخدمات العمومية. ويرجع هذا أساسا الى سياسات الصندوق الدولي التي تقوم بالضغط من اجل تقليص النفقات العمومية، دون اخذ الاعتبار بالاحتياجات في القطاعات الاستراتيجية من حيث الموارد البشرية. إن التقليص وتحديد سقف النفقات وتجميد الأجور لا ينتقي قطاعا دون آخر. فهي خيارات لا ترتكز على توصيف أو تقييم ملموس للقطاع العمومي من اجل تحديد مواقع التدخل. إن التقليص الاعتباطي أنتج المزيد من المشاكل في القطاعات الإستراتيجية وذلك جراء نقص الموارد البشرية وسوء توزيعها. فمن أحد أهمّ المشاكل نجد نقصا في عدد الأطباء والممرضين، وهذا ما لمسناه بشكل حادّ خلال الجائحة، ولا يزال أثره الى الآن. فعلا " هناك نقص صادم في عدد الأطباء في تونس خاصة في مجال الاختصاصات الطبية والجراحة، فان عدد أطباء الاختصاص في القطاع العمومي سجّل انخفاضا كبيرا خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 3339 إلى 2318 أي بانخفاض 0.19 على الألف. ان الافتقار للموارد البشرية يشمل ايضا اليد العاملة المتخصصة في الجراحة. فالمعدل الوطني لهذه الاخيرة هو 11.54 لكل 100,000 ساكن، وهو رقم اقل من المعدل الدولي الذي هو 30,53 (2015) , واقل من معدل بعض البلدان مثل الهندوراس 60 (سنة 2014) فنلندا 76 (سنه 2014) كوبا 100.89 (سنة 2017)"[30]

نلاحظ أنّ الافتقار الى أطباء الاختصاص هو مُوزع بطريقة غير متكافئة بين المناطق، حيث نجد أن نسبة أطباء الاختصاص في المناطق الداخلية اقل بكثير من المناطق الساحلية.

جدول رقم 8

كثافة عدد الاطباء لكل 10000 ساكن، السنة 2019 (المصدر: وزارة الصحة العمومية)[31]

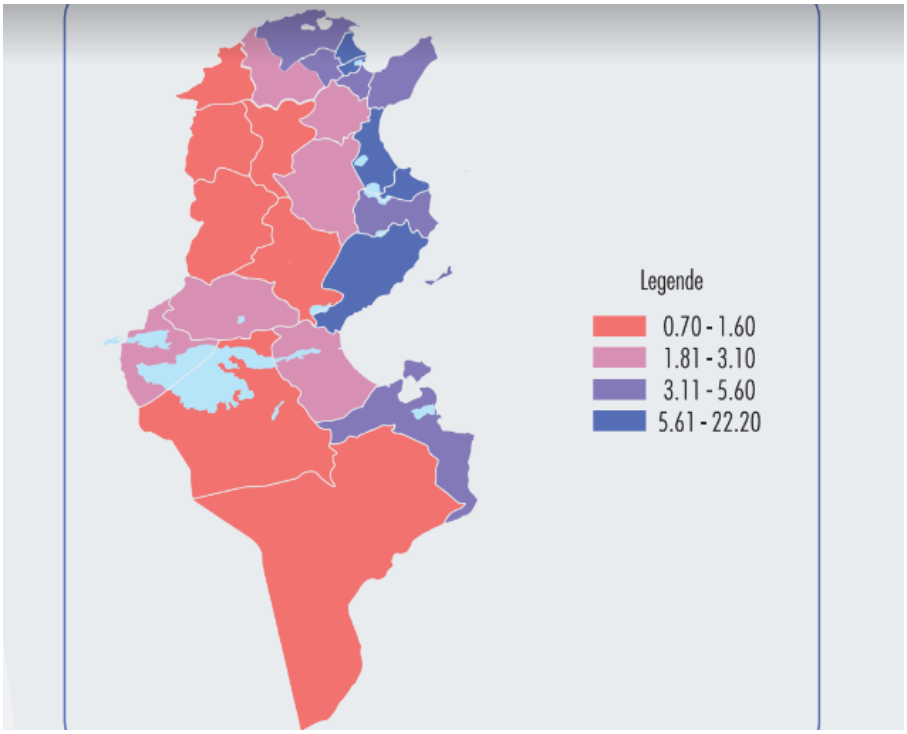

كما أننا نشهد افتقارا كذلك في عدد الممّرضين والقوابل. فالمعدّل في تونس في هذه الاختصاصات لكل ألف ساكن هو أقل من المعدل الدولي، واقل من النسبة التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة. المعدل في بلد مثل كوبا بلغ 7,5 سنة 2018، في حين يقدّر المعدل الدولي ب 3,8 في نفس السنة. قُدّر المعدل في تونس سنة 2017 ب 2,5, أي بانخفاض مقارنة بالسنوات التي سبقتها، 2,65 (2015) و2,64 (2016). انّ المعدل في تونس ضعيف خاصة إذا قارناه بما توصي به المنظمة العالمية للصحة وهو 1000/4" [32]

[31] Ministry of Health, Healthcare Factsheet 2019, April 2021, page 105, http://www.santetunisie.rns.tn/images/statdep/Carte-sanitaire-2019-finale.pdf

[32] Sahar Mechmech, HoussemChammem, Austerity: A Chronic Condition of Public Health, Al Bawsala, Page 10. https://www.albawsala.com/en/publications/20225498?fbclid=IwAR18iwKZZPDXdGAi4L0AFWcglSFFZzFoC7PH9DwC250GRsPZjF0LWvFMxjA

نجد مثالا آخر للازمات التي خلّفها الانتداب العشوائي وتجميد الاجور هو الكارثة التي يعيشها المدرسون في المدة الأخيرة. فمن اجل تفادي الانتداب المباشر للأساتذة والمدرسين قامت الحكومة بدعوة عدد كبير من المعوضين الذين يشتغلون وفق عقود محدودة الأمد. وهذا الشيء يسمح بالاستغناء عنهم في أية لحظة. انّ هذا الإجراء ينخرط في استراتيجية الدولة من اجل الحد وتقليص كتلة الاجور، وذلك إما بعدم تعويض الاعوان الذين خرجوا للتقاعد في القطاع العام، او تعويضهم بآخرين وفق عقود عمل محدودة الأمد.

دفعت ظروف التشغيل الهش والتأخير الحاصل في تعيين مواقع التدريس للأساتذة المعوضين والتأخير الحاصل في دفع اجورهم عددا كثيرا منهم إلى تأخير العودة المدرسية[33]وتأخير موعد امتحانات السداسي، وأخيرا الى حجب الاعداد الى ان تتحسن ظروف عملهم[34] . ان إجراءات التقليص المتخذة من الحكومة، والتي لم تُدرس نوعيتها، تعتبر اعتباطية، أنتجت وعمّقت أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والجهوي، كما انها اضرت بمستوى العيش العاملين في القطاع العمومي، والذين فقد البعض منهم شغلهم او قدرتهم الشرائية خاصة مع نسبة التضخم الحالي في تونس.

وصف تقرير للأمم المتحدة هذه الإجراءات الأخيرة وما تبعها من تجميد للأجور، "بالأدوات الحادّة"، التي تؤدي إلى تصرفات غير متجانسة، والتي لا يجب ان يكون لها مكان في مخططات وتفكير وزارات التخطيط او لدى صندوق النقد الدولي"[35]

[33] Rfi, Lilia Blaise. “Tunisie: Les Enseignants Remplaçants En Grève Contre Leurs Conditions De Travail Précaires.” RFI. RFI, October 31, 2022. https://www.rfi.fr/fr/afrique/20221031-tunisie-les-enseignants-rempla%C3%A7ants-en-gr%C3%A8ve-contre-leurs-conditions-de-travail-pr%C3%A9caires.

[34] جريدة المغرب. “تنسيقية الأساتذة النواب تقرر مواصلة مقاطعة الدروس وحجب الأعداد.” المغرب, January 30, 2023. shorturl.at/sAQW6

[35] United Nations. “Follow-up to the Fourth World Conference on Women and to the Twenty-Third Special Session of the General Assembly, Entitled ‘Women 2000: Gender Equality, Development and Peace for the Twenty-First Century.’” In Report of the Commission on the Status of Women on the Fifty-Eighth Session (15 March 2013 and 10-21 March 2014), by United Nations, 53–85. Official Records (United Nations Economic and Social Council). UN, 2014. https://doi.org/10.18356/6e4ab32d-en. Page 40

فشل الحلول المقترحة

عدم القدرة على إعطاء الأولوية للبنية التحتية مقابل النفقات الاجتماعية

ان صندوق النقد الدولي لا يعارض الإنفاق العمومي. بل انه في بعض الاحيان يشجعه وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي. الا انه عِوض الاستثمار في الموارد البشرية والنفقات الاجتماعية، يقع تشجيع الدول على الاستثمار في البنية التحتية، مثل الطرقات التي تؤدي الى المناطق الصناعية. ولكن وعلى الرغم من ان الاستثمار في بعض البنيات التحتية، كالمستشفيات والمدارس والنقل العمومي[36]ضروري لتنمية شاملة ومستدامة، الا ان هذه البنيات ليست منتجة وغير ناجعة في غياب من يستغلها ويقدّم فيها الخدمات الاساسية.

من الممكن ان يخلق الاستثمار في المجالات الاجتماعية مواطن شغل أكثر من تلك التي يخلقها الاستثمار في البنيات التحتية المادية. مثال على ذلك تشير Women's Budget Groupe,المنتصبة في المملكة المتحدة ان استثمار 1% من الناتج الداخلي الخام في رعاية الاطفال يعتبر قياسا لقطاع البناء، احداث مواطن شغل أكثر من 2.7 مرات. أكثر من ثلث هذه النسبة في قطاعات اخرى غير رعاية الاطفال" [37]

فشل الغطاء الاجتماعي الموجّه

لمعالجة اشكال التفاوت الاجتماعي التي يخلقها النموذج الاقتصادي المدفوع من القطاع الخاص، يفرض صندوق النقد الدولي حلاّ وهو الغطاء الاجتماعي الموجّه للفئات الفقيرة. من ذلك اقتراح تعويض نظام الدعم الشامل للمواد الغذائية بِمنَحٍ نقدية مباشرة موجهة للأسر الضعيفة الدخل. تَعتبر المؤسسات النقدي الدولية، ان الفشل الذي يعيشه نظام الدعم يتمثل في

[36] Stéphanie Pouessel, Stéphanie. "Femmes et Transport En Tunisie : L'insécurité Du Quotidien. L'épreuve Genrée Des Déplacements Du Quotidien En Contexte Urbain et Rural." Aswat Nissa, n.d.

[37] ActionAid International. "The Public Versus Austerity: Why Public Sector Wage Bill Constraints Must End." Accessed January 7, 2023. https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end, Page 36.

توجيه الى غير مستحقيه، هذا يعني ان العديد من الاشخاص يتمتعون بالدعم وهم في غير ما حاجة اليه، كالعائلات ذوي الدخل المرتفع، والمطاعم والنزل الخ. وينتج عن هذا تضخم في تكلفة هذا البرنامج وتوزيع غير عادل للمال العام. لذلك يقترح الصندوق حلاّ آخر وهو إلى إعادة توزيع أصول هذا البرنامج عبر مِنح نقدية مباشرة للعائلات ذات الدخل الضعيف.

ولكن ورغم الثغرات التي يمكن ان يتضمنها برنامج الدعم وذلك بان يتوجه الى غير مستحقيه، فان مثل هذه البرامج الموجهة للجميع، والمقترحة لسياق البلدان النامية، تتضمن ايضا ثغرات تقصي الكثير من مستحقيها. أي أنّ التغطية لا تشمل الكثير من الأشخاص والعائلات الذين هم في حاجة فعلية للانتفاع منها. ان تونس ليست بمعزل عن هذه الثغرات والأخطاء. يوجد في تونس حاليا برنامج وحيد لتحويل المنح النقدية المباشرة، وهو البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة. وهو برنامج يشكو الكثير من المشاكل في مستوى التوجيه وفي مستوى الاقصاء." 12% من الفقراء في تونس (على قاعدة 2 دولار أمريكي في اليوم) ينتفعون بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة. من بين المنتفعين بخدمات البرنامج، وهم يمثلون 23% من مجموع التونسيون، نجد 40% فقط ينتمون ل 5/1 من ذوي الدخل الضعيف من الفقراء (حسب تقدير 2 دولار في اليوم)" [38]

[38] World Bank, *Consolidating Social Protection and Labor Policy in Tunisia: Building Systems, Connecting to Jobs*, Policy Note, World Bank Group, December 2015, Accessed 6 December 2022, Page xi

جدول رقم 9

نسبة التغطية لبرنامج المنح النقدية، من البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، (***PNAFN***) 1/5 من 100 من مجموع السكان. (المصدر البنك الدولي)

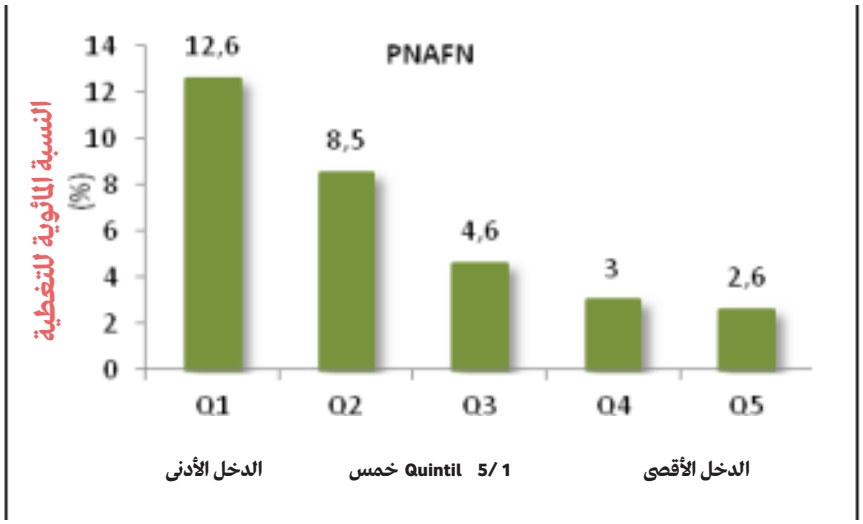

فيما يخصّ الدّعم الموجّه تحتل تونس مرتبة تلي الشيلي، فلسطين، والسلفادور.

جدول رقم 10

نصيب المنتفعين من المنح النقدية المباشرة، (اللاّمشروطة) في عداد 1/5 الخمس الأول، (الفئة من ذوي الدخل الادنى) (المصدر البنك الدولي)

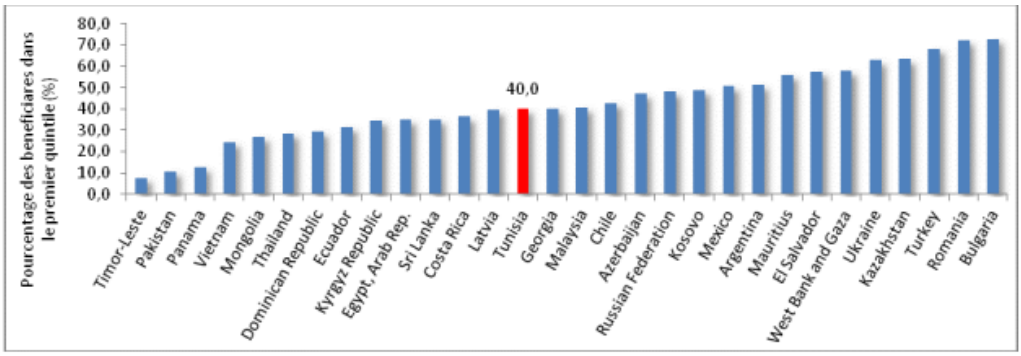

من الضروري التأكيد على الوعي بانّ الآثار السلبية للتقشف ليست موزّعة بصفة متكافئة بين افراد مجموعة ما. انّ الفئات الهشّة غالبا ما تكون هي الأكثر تضررا من اجراءات تقليص النفقات الاجتماعية.

القسم التالي ينظر في تعرّض النساء بصفة متفاوتة إلى آثار تدابير التقشف التي تستهدف النفقات الاجتماعية.

تزايد اللاّمساواة حسب النوع الاجتماعي (الجندر)

من الظاهر ان النموذج الاقتصادي النيوليبرالي، والذي يُعتبر ركيزة سياسة التقشف، يجهل في تحاليله الديناميكية بين الجنسين. فهو لا يعطي اهتماما للتفاوت، الذي تفرزه هذه السياسات على النساء والفتيات. يفترض هذا النموذج وجود تشاركيّة في أخذ القرار داخل الأسرة. كما انّ النماذج الاقتصادية الحالية تتناول الفقر من زاوية العائلة، وتفترض ان الموارد تُوزع بطريقة منصفة بين الافراد. رغم ان العديد من الدراسات ابرزت كيف ان النساء والاطفال وكبارالسن لا ينتفعون إلا بجزء ضعيف من هذه الموارد[39]

اللاّتمكين الاقتصادي للنساء

تعتبر النساء في تونس ضحية لأشكال عديدة من العنف والتمييز. أثبتت دراسة نشرت في 2016 ان ما يقارب نصف النساء في تونس قد تعرضن إلى العنف في الفضاء العام. ان الأرقام التي نشرتها وزارة المرأة تبرز تواتر وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر). فهو عنف قد تضاعف سبع مرات خلال الحجر الصحي بين مارس وافريل 2020 أثناء جائحة كوفيد 19.[40]

[39]Perez, Caroline Criado. *Invisible women: Data bias in a world designed for men*. Abrams, 2019.

[40] Ministère des Finances, UNICEF, Sep 2022, Rapport d'analyse budgétaire selon le genre (2010-2021), Page 19

إذن ليس غريبا أن لا تتمتع النساء والفتيات باستقلالية اقتصادية ذاتية. تأخذ عدم الاستقلالية هذه أشكالا عديدة، نذكر منها خاصة الإقصاء في أخذ القرار داخل الأسرة، وعدم التمتع بأوقات فراغ، والقيود المفروضة على حق النساء في الملكية، الخ. مثال على هذه الاشكال، نجد انّ 19,3 % من النساء فقط لهن دخْل مستقل، في حين تصل النسبة في صفوف الرجال الى 55,9%. كما انّ3% فقط من النساء تملك عقارا شخصيا، في حين تصل النسبة بين الرجال الى 12%[41]

رغم مساهمة النساء في 80% من مجمل الانتاج الغذائي، ورغم انها تمثّلن 70% من اليد العاملة الفلاحية، الاّ أنّ مشاركتهن في المشاريع الفلاحية لا تتعدى نسبتها 3% [42]

من جهة أخرى أبرزت دراسة تناولت عوامل التمكين الاقتصادي، مثل المساهمة في أخذ قرارات تهمّ الإنتاج، الحصول على قروض، التصرف و مراقبة المداخيل، و تحمّل عبء العمل، الترفيه.. أنّ النساء والرجال لا يتمتعون بالتمكين وبالاستقلالية الذاتية. إلاّ ان النساء في هذه الوضعية العامة هن الأكثر تضرّرا. تشير الدراسة الى ان نسبة النساء اللاتي يعشن وضعية الحرمان والخصاصة تصل في الارياف الى 95%، مقابل 74% في صفوف الرجال.[43]

[41] Ministère des Finances, Ecole Nationale des Finances, La budgétisation sensible au genre, Octobre 2021, Page 7-8

[42] Ministère des Finances, UNICEF, Sep 2022, Rapport d'analyse budgétaire selon le genre (2010-2021), Page 18

[4343] Sofiane Ghali; Micheline Goedhuys. “Women’s and Youth Empowerment in Rural Tunisia - An Assessment Using the Women’s Empowerment in Agriculture Index (WEAI).” Working paper, May 1, 2018. http://www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/WCMS_627210/lang--en/index.htm.

جدول رقم 11

النسبة المئوية من الرجال والنساء الذين لا يملكون استقلالية ذاتية. حسب المؤشر (المصدر، الدراسة الميدانية WEAI 2017,[44])

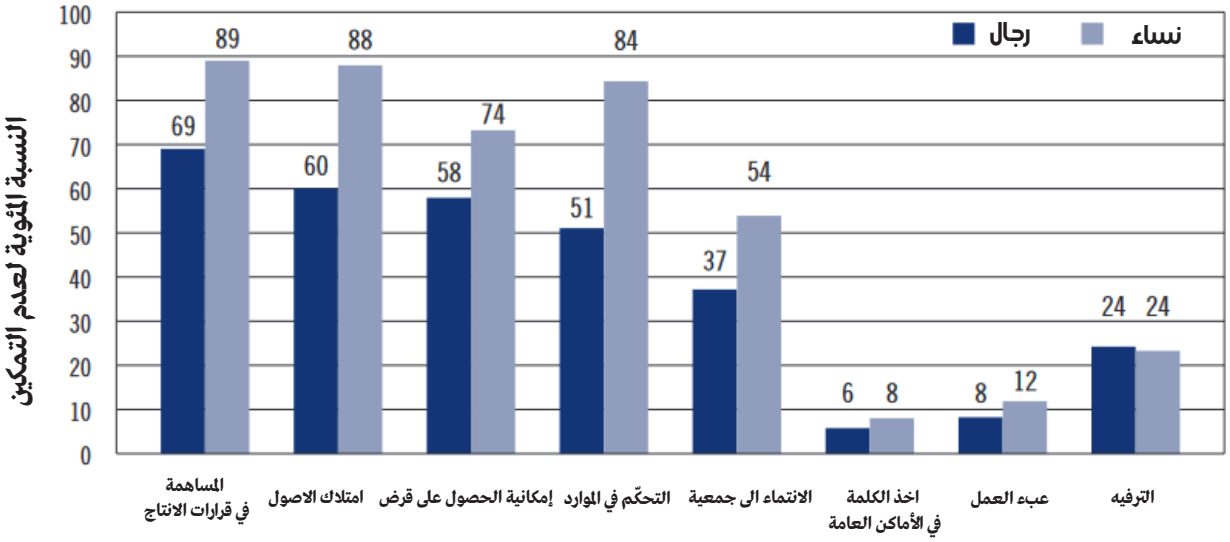

ان العوامل الأساسية لوضعية الهشاشة واللاّتمكين التي تعيشها النساء، تتمثل في إقصاؤهن من أخذ قرارات تهمّ الإنتاج وضعف حضورهن في المراقبة والتصرف في المداخيل.

[44] نفس المرجع

جدول رقم 12

مساهمة كل مؤشر في عدم تمكين النساء (المصدر: البحث الميداني WEAI, 2017[45]

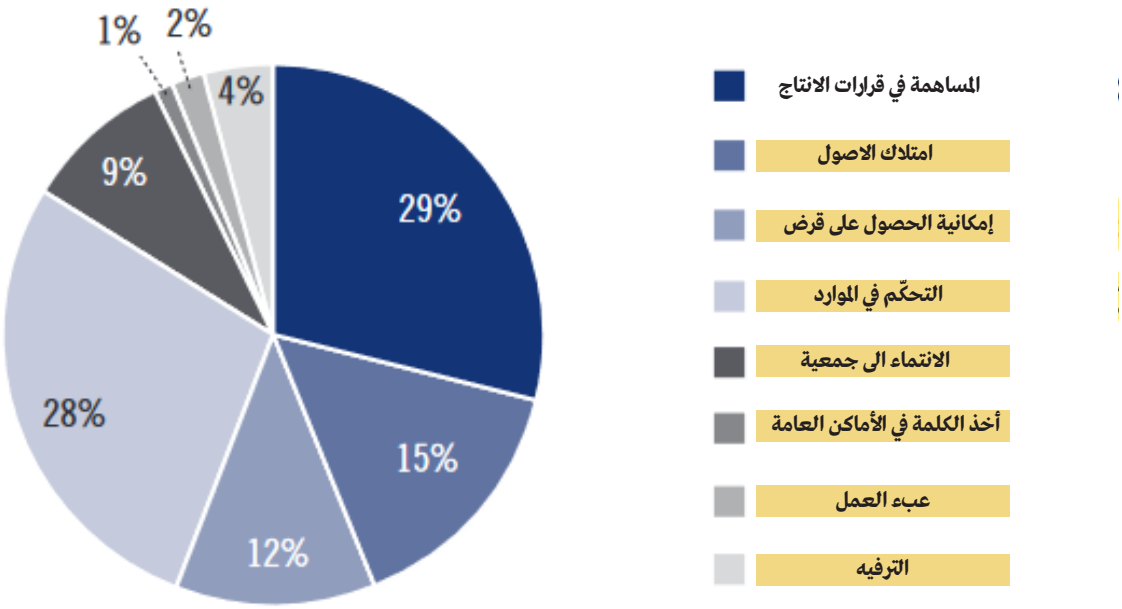

في تونس يصل الناتج الداخلي الخام حسب الفرد مستوى أقل مما موجود في بلدان مثل غواتيمالا، بنغالاداش وأوغندا. أما نسبة التمكين في صفوف النساء فان الوضعية أكثر سوءا من الكثير من البلدان وهذا دليل على انّ النساء مهمشات مهما كان الاتجاه الذي اتخذه النمو الاقتصادي التونسي. " يمكن تفسير هذا اللغز الظاهري، بالأجر الضعيف الذي تتقاضاه المرأة و ظروف العمل الصعبة التي تشتغل فيها،إضافة إلى العوامل الدينية والثقافية القوية التي تفرض على النساء ان تتحمّلن أغلب، بل كل أعباء شؤون المنزل"[46]

[45] نفس المرجع
[46] نفس المرجع

انّ الفوارق وأشكال التفاوت الاقتصادي عوض ان تتقلص، ظلت ثابتة كما هي. مثال على ذلك: في مؤشر الفوارق القائمة على الجنس والتي اعدّها المنتدى الاقتصادي العالمي، نجد تونس في المرتبة 97 من بين 115 بلد، في مجال المشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة. وذلك بمعدل 0,48. ثم انخفض هذا المعدل سنة 2022، الى 0,445, ليصبح الترتيب 140 من بين 146 بلد [47]

جدول رقم 13

المؤشر الدولي الفوارق بين الجنسين (المصدر، المنتدى الاقتصادي العالمي)[48]

	2006		2020		2021	
	الحاصل	الترتيب	الحاصل	الترتيب	الحاصل	الترتيب
المشاركة و الإمكانات الاقتصادية المتاحة	0.48	97	0.434	142	0.445	144
	0.959	76	0.97	106	0.97	108
المستوى التعليمي	0.966	98	0.971	107	0.969	91
الصحة و الحياة	0.11	53	0.201	67	0.212	69
التمكين السياسي	0.629	90	0.644	124	0.649	126

[47] World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2022, Insight Report, July 2022

[48]المؤشر الدولي الفوارق بين الجنسين (المصدر، المنتدى الاقتصادي العالمي)

جدول رقم 14

مجموع النفقات الموجّهة للنساء بمليون دينار تونسي (المصدر، اليونسيف، وزارة المالية)[49]

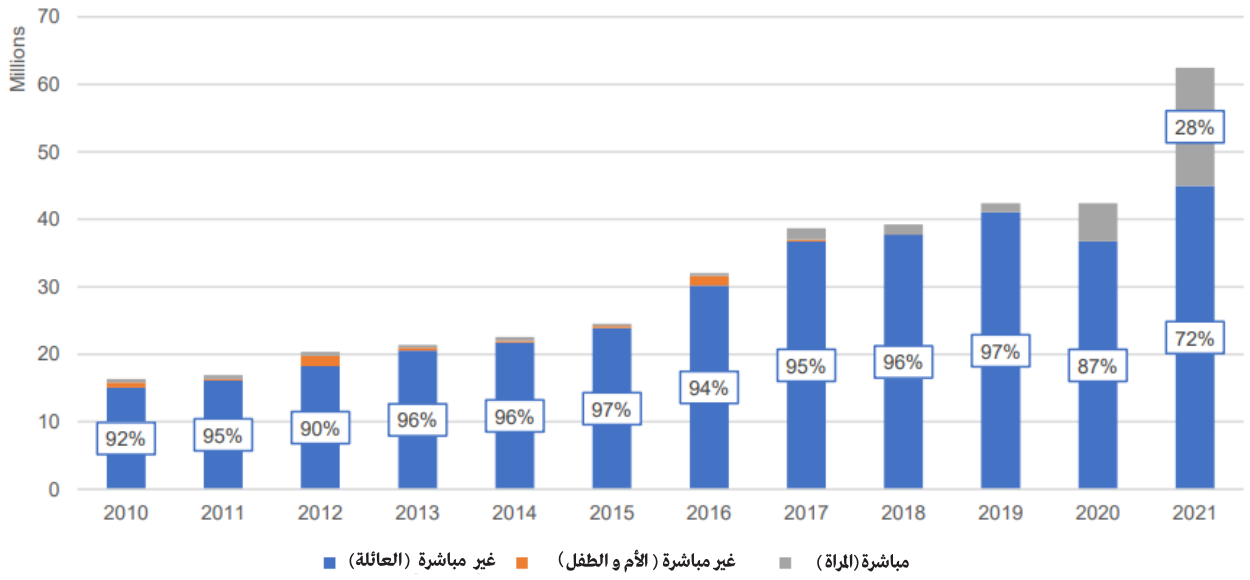

لم تسخِّر الدولة التمويل اللازم لمعالجة هذه الأشكال من التفاوت واللّامساواة، كما كان يجدر لها ان تفعل، -فلم تَسعَ الحكومة لتبنّي مقاربة في الميزانية تبرز حرصها على النوع الاجتماعي قبل 2019.[50]فإلى حد سنة 2020 يمكن القول انّ غالبية النفقات التي من الظاهر انها تعكس اهتماما بالنوع الاجتماعي (الجندر) كانت نفقات غير مباشرة، بل إنّ 90% من هذه النفقات كانت تتجه للعائلات. انّ هذا التمشّي يرتكز على فرضية ان الموارد التي تتجه للعائلات تُوزع بطريقة منصفة بين جميع افرادها.

[49] نفس المرجع ص 17-18
[50] نفس المرجع ص19

بلغت سنة 2021 الميزانية المرصودة للنساء 60 مليون دينار،أي بزيادة تقدّر ب 77% مقارنة بالمبلغ المرصود سنة 2020. لكن إذا نظرنا عن قرب في المبلغ المرصود واقعيا للنساء سنة بين 2017 و2020 نلاحظ انخفاضا ب 3%. بل يمكن القول، حتى بزيادة 39 % من القيمة الحقيقية المرصودة للنساء سنة2021، فان هذه النفقات تظل ضعيفة جدا.[51]

رغم أنّ نسبة الأصول المرصودة مباشرة للنساء قد شهدت زيادة ما بين السنتين 2020 و2021، لتبلغ بذلك 28% من مجموع كل الأصول، والتي تبدي اهتماما مباشرا بالنوع الاجتماعي(الجندر)، إلا انه يجب القول بانّ ذلك، قياسا بكل النفقات العمومية، يظل غير كاف بالمرة. فأكثر من 98% من النفقات العمومية لا نجد فيها اي اهتمام بالنوع الاجتماعي (الجندر).

جدول رقم 15

- تقسيم خطوط الميزانية: الموجهة للنساء مباشرة، غير المباشرة، غير محدد
- توزيع خطوط الميزانية (المصدر، UNICEF، وزارة المالية)[52]

	نفقات غير محددة	موجهة بصفة غير مباشرة (العائلة و الأم)	موجّهة مباشرة للنساء
2010	0.06%	2.63%	97.32%
2011	0.05%	2.46%	97.49%
2012	0.05%	2.19%	97.76%
2013	0.10%	1.98%	97.92%
2014	0.09%	2.17%	97.74%
2015	0.07%	2.35%	97.58%
2016	0.07%	2.07%	97.86%
2017	0.08%	2.06%	97.86%
2018	0.08%	2.12%	97.80%
2019	0.13%	1.06%	98.81%
2020	0.28%	1.15%	98.57%
2021	0.31%	1.29%	98.40%

[51] نفس المرجع ص 24

[52] نفس المرجع ص23

انّ التقليص من حجم النفقات العمومية يجعل أشكال التفاوت واللاّمساواة واللاّتمكين تزداد استفحالا. ونرى الآثار السلبية لذلك مباشرة على النساء، فهناك ضرر ثلاثي الأوجه يمسّ هذه الفئة. إنّ الشغور في الوظيفة العمومية وفي القطاع العمومي بصفة خاصة، بعد تجميد الانتداب يمثّل خسارة للنساء، اللاتي فقدن مواطن شغل، إضافة الى صعوبة الوصول الى خدمات القطاع العمومي، واخيرا تحمّلها عبء العمل المنزلي غير المأجورَ. [53] [54]

يعكف القسم التالي على النظر في مختلف أوجه هذا الاستغلال المجحف[55] للنساء من جراء تدابير التقشف.

النساء يفقدن مواطن الشغل

ان نسب البطالة بصفة عامة في ارتفاع، إلا أنها تسجل ارتفاعا أكثر بين النساء، خاصة الشابات المتعلمات منهن مقارنة بالرجال. خلال الثلاثي الثاني من سنة 2022 بلغت نسبة البطالة في صفوف الرجال 13.1% في حين بلغت النسبة بين النساء 20,5%، ويزداد الفارق اتساعا في صفوف طالبي الشغل من اصحاب الشهادات العليا. فنسبة البطالة في الثلاثي الثالث من سنة 2022 بين اصحاب الشهادات العليا كان 17.6% في صفوف الرجال، في المقابل بلغت النسبة 40.7% في صفوف النساء.[56]

[53] ActionAid International. “The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,” October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 4

[54] United Nations General Assembly. “Report of the Independent Expert on the Effects of Foreign Debt.” Report of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights Impact of economic reforms and austerity measures on women’s human rights, July 18, 2018. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/229/04/PDF/N1822904.pdf?OpenElement.

[55]ActionAid International. “The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,” October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 27

[56]National Statistics Institute. “Statistiques.” Accueil. AccessedJanuary 15, 2023. http://www.ins.tn/statistiques/153

جدول رقم 16

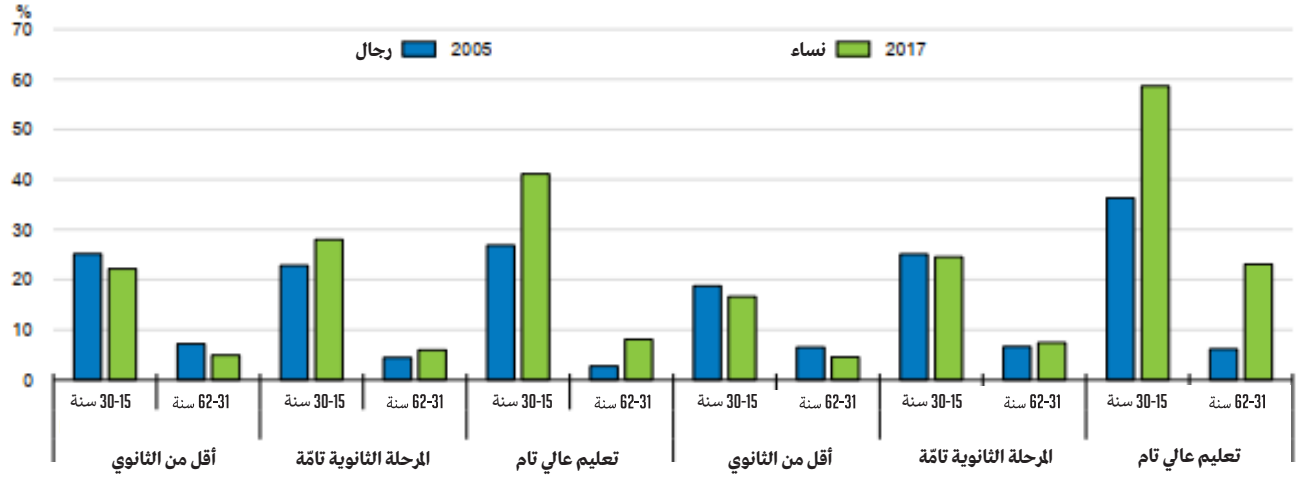

إضافة للمعاناة الكبيرة من البطالة المرتفعة في صفوف النساء، فان هذه الفئة معرّضة ايضا إلى ان تعيش فترات من البطالة طويلة الأمد. مثال على ذلك، في سنة 2011, 11,3% من النساء العاطلات عن العمل طالت بطالتهن ثلاث سنوات، في حين بلغت نفس النسبة في صفوف الرجال 5,2%[58]. يضاف إلى هذا، انه في فترات الأزمة مثل التي تمر بها تونس منذ 2011, تظل النساء أكثر عرضة لفقدان مواطن شغلهن، دونما أمل في ان تجدن مكانا آخر للعمل. لنأخذ مثالا ما وقع خلال الجائحة، بين الثلاثي الأول والثاني من سنة 2020, بلغت نسبة الرجال الذين فقدوا شغلهم، 3,92%، في حين بلغت النسبة في صفوف النساء 6,14%. وهذا ما وقع تسجيله أثناء الثورة، حيث انخفض عدد الرجال بين 2010, و2011, من الشغالين بنسبة 2,59% أما النسبة بين النساء فلقد سجلت انخفاضا ب 9,01%, أي بفارق ثلاث مرات مقارنة بالرجال.

[57]Grundke and Cassimon, Etudes Economiques de l'OCDE, Améliorer les compétences et les perspectives d'emploi en Tunisie, OECD

[58]Mouldi Ben Amor, Le chômage des jeunes : déterminants et caractéristiques, Institut Tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Notes et analyses de l'ITCEQ N°05-2012, 2012

جدول رقم 17

توزيع فئة العاطلين عن العمل حسب مدة البطالة والجنس. (المصدر[59] ITCEQ)

	المجموع (بالألف)						نسبة مئوية					
	2010			2011			2010			2011		
	M	F	Total	M	F	Total	M	F	Total	M	F	Total
أقل من سنة	204.2	115.2	**319.4**	278.3	137.1	**415.4**	69.4	61.0	**66.1**	68.3	50.8	**61.3**
أكثر من سنة -سنتان أو أقل	59.2	42.8	**102.0**	81.9	71.3	**153.2**	20.1	22.6	**21.1**	20.1	26.4	**22.6**
أكثر من سنتين- ثلاث سنوات أو أقل	17.7	16.6	**34.3**	26.1	31.0	**57.1**	6.0	8.8	**7.1**	6.4	11.5	**8.4**
أكثر من ثلاث سنوات	13.2	14.3	**27.5**	21.2	30.5	**51.7**	4.5	7.6	**5.7**	5.2	11.3	**7.7**
غير مصرّح	6.0	2.6	**8.6**	16.3	11.2	**27.5**	-	-	-	-	-	-
المجموع	300.3	191.5	**491.8**	423.8	281.1	**704.9**	100	100	**100**	100	100	**100**

المصدر : المعهد الوطني للاحصاء (INS)

تشير الارقام الى ان نسبة النساء العاملات في القطاع المهيكل، أو العمومي تقارب، 36%، إلاّ انّ هذه النسبة تمثّل26% من القوى النشيطة والعاملة. ولا تُعدّ هذه الوضعية استثناء، فحضور النساء دوليّا في القطاع العمومي يظل متفاوتا، " لأن هذا القطاع يعتبر سوقا للشغل مقبولة نسبيا، وهو شيء نادر". هكذا اذن، " تظل النساء عالميا الفئة الاكثر تضررا من كلّ تقليص يشمل الوظيفة العمومية"[60]

جدول رقم 18

نمو العدد الفعلي لأعوان الوظيفة العمومية، والوزارات المسؤولة، حسب الجنس 2010-2015 (المصدرOCDE)[61]

		2010	2011	2012	2013	2014	2015
الوظيفة العمومية في تونس إجمالا	نساء	171 888	177 262	194 868	206 458	215 445	219 020
	رجال	263 599	267 643	338 201	351 979	375 728	385 143
	المجموع	435 487	444 905	533 069	558 437	591 173	604 163
	النسبة المئوية للنساء	39.5	39.8	36.6	37.0	36.4	36.3

المصدر: نمو مجموع أعوان الوظيفة العمومية حسب الجنس (OCDE)

[59] Mouldi Ben Amor, Le chômage des jeunes : déterminants et caractéristiques, Institut Tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Notes et analyses de l'ITCEQ N°05-2012, 2012

[60] OHCHR. "OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women's Human Rights." Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights. Page 2

[61] OECD, LA PARTICIPATION DES FEMMES À LA PRISE DE DÉCISION DANS L'ADMINISTRATION PUBLIQUE EN TUNISIE, 2018, Page 20

كما هو الشأن في باقي بلدان العالم، تسجّل النساء حضورا بارزا في القطاع العمومي. وهذا ما يجعلها عرضة للاستغناء عنها كلّما قررت الدولة إلغاء مواقع شغل في هذا القطاع

جدول رقم 19

نمو الفئات الناشطة 2018-2020 (المصدر المعهد الوطني للإحصاء)[62]

	الثلاثي الرابع 2018	الثلاثي الأول 2019	الثلاثي الثاني 2019	الثلاثي الثالث 2019	الثلاثي الرابع 2019	الثلاثي الأول 2020	الثلاثي الثاني 2020
الفئة الناشطة	3507.6	3520.4	3527.9	3543.6	3566.4	3565.5	3404.5	3511.6
الرجال	2582.5	2590.7	2594.5	2603.2	2613.7	2615.2	2512.6	2581.9
النساء	925.1	929.7	933.4	940.4	952.7	950.3	891.9	929.8
نسبة النساء المجموع	0.2637416	0.2640893	0.2645767	0.2653798	0.2671321	0.2665264	0.2619768	0.2647796

هناك عوامل عديدة يمكن ان تفسّر نسبة البطالة في صفوف النساء وحضورهن المكثف في القطاع العمومي أحد هذه العوامل هو التربية والتعليم. فالمرأة تتمتع برغبة أكثر في مواصلة تعليمها الجامعي. وبحصولها على الشهادة الجامعية تجد نفسها ذات مؤهلات علمية تفوق ما يطلبه سوق الشغل الذي يعرض عادة وظائف لا تتطلب شهادة جامعية عالية.

ان المستوى الدراسي المتقدم يجعل حظوظهن في الشغل أكبر، إلا أنهن في المقابل يبقين عرضة الى أن تقاضى اجرا هو دون مؤهلاتهن.

[62] INS, population occupée, Accessed 30 January 2023, http://www.ins.tn/statistiques/152

جدول رقم 20

مواطن الشغل الشاغرة حسب الجهة2014 (المصدرOIT)[63]

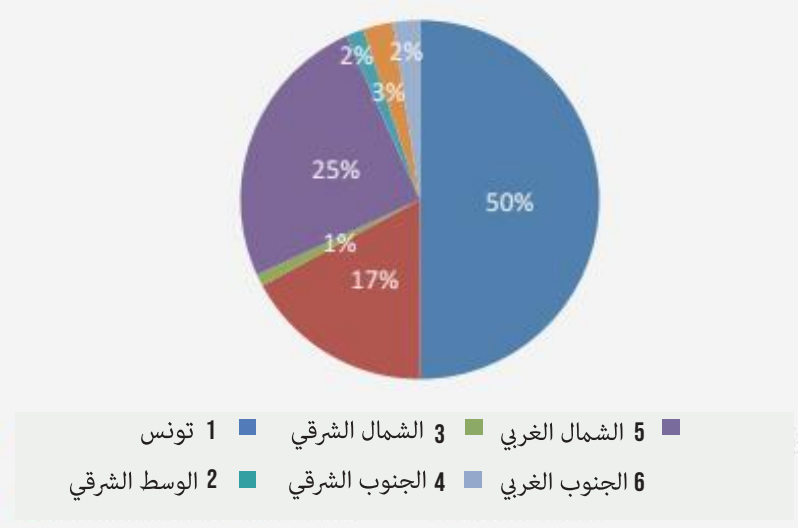

العامل الثاني وهو ذات صلة بالقواعد الاجتماعية والثقافية، ويتمثل في محدودية استعدادات النساء للتنقل بين الجهات. وبما انّ غالبية عروض الشغل مركزّة في العاصمة وفي الجهات الساحلية، تبقى النساء عرضة إلى ان تُحرمن من الشغل في مناطق يسهل على الرجل، من طالبي الشغل، قبولها والتنقل إليها.

جدول رقم 21

المستوى التعليمي، والنشاط المهني، عند التشغيل في مجالات الانتاج والوظائف الأساسية حسب النسبة المئوية 2014 (المصدر،OIT[64])

قطاع النشاط						
مستوى تعليمي	تجارة- إصلاح العربات و الدراجات النارية	البناء	الصناعات	انتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و الهواء و البخار	الخدمات	المجموع
ابتدائي	6.7	14.5	9.0	21.1	5.0	8.0
اعدادي	18.1	10.3	16.8	**25.4**	7.6	**14.2**
ثانوي	**46.6**	22.5	18.3	23.3	30.0	**27.8**
تكوين مهني	20.0	**44.3**	**52.9**	28.3	19.1	**36.1**
جامعي	8.6	8.3	3.0	1.9	**38.3**	**13.9**
دكتوراه	0.0	4.2	7.1	2.9	1.3	3.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

[63] International Labor Organization, Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie : résultats de l'enquête auprès des entreprises, 2015

[64] نفس المرجع

ومع ذلك فهناك عامل آخر محدد للبطالة في صفوف النساء ويفسّر حضورهن المكثف في القطاع العمومي، وهو تعرضهن للتمييز في سوق الشغل خاصة في القطاع الخاص. وكما يبرزه الجدول فان أكثر القطاعات الخاصة في تونس هي صناعية بنسبة 38.8%أين نجد عروضا للشغل، ثم تأتي الخدمات بنسبة 31%، فالبناء بنسبة 18.6%، والتجارة واصلاح العربات والدراجات بنسبة 11.2%.

جدول رقم 22

مواطن العمل الشاغرة حسب القطاع ونوعية النشاط. 2014 (المصدرOIT)[65]

نشاط المؤسسة	عدد المؤسسات	مواطن الشغل	
العدد %		Nombre	%
تجارة-إصلاح العربات و الدرجات النارية	550	3 325	11,2
البناء	463	5 545	18,6
الصناعات	2 273	11 543	38,8
انتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و الهواء و البخار	21	97	0,3
الخدمات	1 679	9 231	31,0
المجموع	**4 986**	**29 741**	**100,0**

من الظاهر او من الواضح أنّ المشغلين في كل هذه القطاعات يفضلون طالبي الشغل من الذكور. لنأخذ مثالا، مواقع الشغل في المكاتب والادارة، فثلث المشغلين في قطاعي التجارة واصلاح العربات يفضّل طالبي الشغل من الذكور. أما في الصناعة فان ربع المشغلين يفضّل الذكور، وتصل هذه الاسبقية للرجال في قطاع البناء الى نسبة 43%.

[65] International Labor Organization, Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie : résultats de l'enquête auprès des entreprises, 2015

جدول رقم 23

النوع الاجتماعي (الجندر) كعامل محدد للانتداب مسيرين حسب قطاع النشاط 2014 (المصدر OIT)[66]

قطاع النشاط	اناث	ذكور	غير محدد	المجموع
المسيرين- المهنيين				
تجارة-إصلاح العربات و الدرجات النارية	6,3	33,8	59,9	100,0
البناء	2,5	43,2	54,2	100,0
الصناعات	15,0	24,7	60,3	100,0
انتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و الهواء و البخار	3,2	28,0	68,8	100,0
الخدمات	6,8	21,7	71,5	100,0
المجموع	**9,7**	**27,5**	**62,7**	100,0

هذا الافضلية لطالبي الشغل من الذكور تبرز بصفة أوضح في الأعمال المتواضعة وهي التي تمثل غالبية مواقع الشغل المتوفرة. ففي مجمل الأشغال التي تتطلب عاملا او عاملة نجد ان الاسبقية تذهب لجنس الذكور، وذلك بنسبة تصل الى أكثر من 47% في قطاع الصناعات والى 55% في التجارة وإصلاح العربات والدراجات وتبلغ 70% في قطاع البناء.

[66] نفس المرجع

جدول رقم 24

النوع الاجتماعي (الجندر) كعامل محدد للانتداب العاملين حسب قطاع النشاط 2014 (المصدر OIT)[67]

نوعية النشاط	إناث	ذكور	غير محدّد	المجموع
عملة إنتاج و وظائف بسيطة				
تجارة-إصلاح العربات و الدرجات النارية	8,3	**55,8**	35,9	100,0
البناء	1,1	**71,1**	27,8	100,0
الصناعات	23,1	**47,2**	29,8	100,0
إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و الهواء و البخار	9,6	45,6	44,8	100,0
الخدمات	15,6	23,6	**60,8**	100,0
المجموع	**16,0**	**45,2**	**38,8**	100,0

يمكن تفسير انحياز المشغلين للرجال على حساب النساء بعوامل اجتماعية وثقافية، فعندما وُجّه السؤال ان كان الرجل له الحق في الشغل أكثر من المرأة في حالة ندرة عروض الشغل، 60% من التونسيين أجابوا بنعم.

جدول رقم 25

جواب على السؤال 33. عند ندرة مواقع الشغل، هل يحقّ للرجال ان تكون لهم الاولوية على حساب النساء؟ 2019 (المصدر: World Values Survey)[68]

	عدد الحالات	المجموع
موافق تماما	496	41.1%
موافق	285	23.6%
لم يصرحوا بموافقتهم أو عدم موافقتهم	233	19.3%
غير موافق	146	12.1%
غير موافق بالمرّة	48	4.0%
المجموع	(1,208)	100%

[68]Inglehart, R., C. Haerpfer, A. Moreno, C. Welzel, K. Kizilova, J. Diez-Medrano, M. Lagos, P. Norris, E. Ponarin& B. Puranen et al. (eds.). 2014. World Values Survey: Round Six - Country-Pooled Datafile Version: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV6.jsp. Madrid: JD Systems Institute.

من جهة أخرى وفي نفس الإطار يُعتبر القطاع العمومي فضاء يحد من طموح النساء للشغل. لأنهن تتعرضن فيه بصفة نسبيا اقل لأشكال التمييز. الاّ انه وفي فترات الضغط على القطاع العمومي، فان آثاره تمسّ بدرجة أولى النساء، اللاتي لهن حظوظا اقل للعمل في القطاع الخاص.

جدول رقم 26

توزيع قطاعات الرعاية في مجموع التشغيل، حسب القطاع 2010-2019 (المصدر ONU, Femmes)[69]

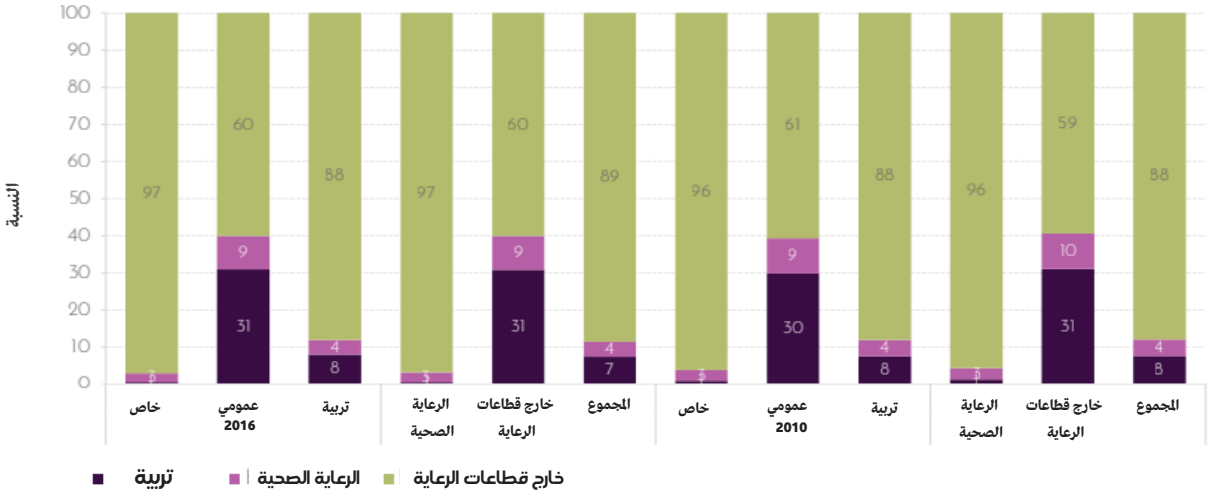

يبقى حضور النساء في القطاع العمومي بارزا خاصة في قطاع الخدمات والرعاية. فالصحة والتعليم هي قطاعات تتركّز أساسا في القطاع العام. هذان المجالان يمثلان 41% في القطاع العام ولا يمثلان الا 4% في القطاع الخاص. نسبة الحضور النسائي هنا تصل الى 61%، في مجال الصحة، و56% في قطاع التعليم.[70] ان الحضور المكثف للنساء في القطاع العمومي، خاصة في خدمات الصحة والتعليم، ليس شأنا خاصا بتونس. ففي جميع بلدان العالم، نجد انّ العمل غير المأجور في مجالات الرعاية يخضع لمحدّدات جنس طالبي الشغل خاصة.

[69] UN Women, THE CARE ECONOMY IN TUNISIA: TOWARDS RECOGNIZING, REDUCING AND REDISTRIBUTING UNPAID CARE WORK, December 2020, https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Tunisia.pdf, Page5

[70] UN Women, THE CARE ECONOMY IN TUNISIA: TOWARDS RECOGNIZING, REDUCING AND REDISTRIBUTING UNPAID CARE WORK, December 2020, https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Tunisia.pdf, Page 5

نجد مثلا أنّ 90% من الممرضات والممرضين هن من النساء.[71]كما ان ثلثي المدرسين في الابتدائي من النساء.[72]تبرز دراسة أنجزتها Action Aid, Public Services International et Éducation International ان "اجراءات التقليص التي أملتها سياسات التقشف لصندوق النقد الدولي على 15 بلد بين 2016 و2021,أغلقت أبواب الانتداب أمام 3 ملاين ممرض وممرضة، مُدرّس ومُدرّسة وعملة، أساسا في القطاع العمومي"[73].وهذا يؤدي الى تزايد مظاهر اللاّمساواة بين الجنسين في الشغل من جرّاء تدابير التقشف التي وقع اتخاذها. ونظرا لعدم قدرة المرأة على منافسة حضور الرجل في القطاع الخاص، تضطر لقبول أجر منخفض يقترحه المشغّلون، الذين كما قلنا، في انسجام مع العقلية السائدة في المجتمع يفضّلون تشغيل الرجال.[74]هكذا وكما أسلفنا، فالنساء هن المتضررات من تدابير التقشف في القطاع العمومي، وهذا ما وقع في العديد من البلدان، التي اضطرت للتقليص من كتلة الاجور والضغط على عدد العاملين في القطاع. ان التقشف في هذه البلدان ادّى" الى التقليص من مداخيل النساء اللاتي يتقاضين اجورا زهيدة. حينها تضطر المرأة الى قبول أشغال وقتية، مضنية في ظروف عمل سيئة، وذلك لتلبية احتياجات عائلتها."[75]

[71] ActionAid International. “The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,” October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 19

[72] World Bank. “Primary Education, Teachers (% Female).” Data. Accessed January 28, 2023. https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.TCHR.FE.ZS.

[73] ActionAid International. “The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,” October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 19

[74] Anastasiou at al. “Economic Recession, Austerity and Gender Inequality at Work. Evidence from Greece and Other Balkan Countries | Elsevier Enhanced Reader.” Accessed January 1, 2023. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00610-3. Page 41

[75] Anastasiou at al. “Economic Recession, Austerity and Gender Inequality at Work. Evidence from Greece and Other Balkan Countries | Elsevier Enhanced Reader.” Accessed January 1, 2023. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00610-3. Page 42.

عندما يقع رفع تدابير التقشف زمن الأزمات، وهذا نادرا ما يحدث في تونس الاّ في فترة الجائحة، وذلك لدفع الاقتصاد، فان القطاعات المنتفعة بالحوافز الجبائية، عامة ما تكون الصناعة والخدمات، اين تسيطر اليد العاملة الرجالية. في المقابل تظل القطاعات التي تستقطب اليد العاملة النسائية ضحية القيود على النفقات، تتخبط في ضبابية السوق الوطنية والدولية. لنأخذ مثالا على ذلك الميدان الفلاحي، اين تشتغل بصفة مكثفة يد عاملة نسائية في ظروف هشّة. ففي هذا الميدان نجد انّ رفع الدعم، وتحرير الأسعار، ورفع القيود التجارية وانخفاض سعر العملة، قد أغرقت القطاع في أزمة ادّت، على المستوى الدولي، إلى الاستغناء على جزء من اليد العاملة وانخفاض الاجور"[76].

فقدان الوصول للخدمات

لا تمتلك النساء عامة حرية التصرف في مواردهن، نظرا لغياب الاستقلالية الذاتية، كما انّهن عامّة ما تكن المسؤولات عن الرعاية داخل العائلة لبقيّة الأفراد الذين يحتاجون لذلك، كالأطفال وكبار السن. هنا تجد المرأة نفسها في حاجة أكثر من غيرها للالتجاء لبرامج الخدمات العمومية والاجتماعية التي تقدّمها الدولة. من ذلك مراكز الصحة العمومية ومؤسسات التربية والتعليم العمومي.[77] وبما ان النساء هن الأكثر عرضة لمظاهر الاحتياج والفقر، فهن الأكثر ترددا على مؤسسات التعليم والصحة العموميتين.

[76] United Nations General Assembly. “Report of the Independent Expert on the Effects of Foreign Debt.” Report of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights Impact of economic reforms and austerity measures on women’s human rights, July 18, 2018. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/229/04/PDF/N1822904.pdf?OpenElement. Page 8

[77] “Enquête Nationale Sur La Perception Des Habitants Envers La Sécurité, Liberté et La Gouvernance Locale En Tunisie 2021 | INS.” Accessed October 6, 2022. http://www.ins.tn/publication/enquete-nationale-sur-la-perception-des-habitants-envers-la-securite-liberte-et-la-0

تشير الإحصائيات الى أنّ الرجال هم أرباب لأكثر من 80% من الأسر تونسية[78]غير انّ ما يشير اليه البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، يقول بان العائلات التي تعيلها النساء تمثّل نسبة 60% من الأُسر المسجلة في هذا البرنامج.[79]

لذلك نجد الأُسر التي تعيلها امرأة تعيش بصفة واضحة حالة الفقر وتحتاج الى الموارد التي تمنحها الدولة. انّ نموذج المرأة الأكثر هشاشة، تمثّله المرأة الريفية، العاطلة عن العمل، او التي تشتغل في أعمال هشة في القطاع غير المنظم. إذن بتقليص الدعم والتمويل للقطاع العمومي تقلّص الحكومة أساسا التمويل للخدمات الحيوية، وهذا ما يعوق دون تمكين واستقلالية النساء الفقيرات.

ومثلما أشرنا سابقا، فانه في الحالات التي يقع تبنّي ودعم الإنفاق العمومي، فان استثماره يكون في البنية التحتية التي تهدف إلى خدمة القطاع الخاص. "ان العديد من الخدمات العمومية والتي لها أثر مباشر على النساء والفتيات (كخدمات الرعاية والأمومة) هي الأقل مردودية لذا تُعطى الأولوية للمشاريع الكبرى للبنية التحتية كالطرق السريعة والسيارة"[80]

من المظاهر السلبية للتقشف والقائمة على محددات الجنس، هو فقدان الموارد العمومية في الصحة والتي لها صلة بمنع الحمل. فلقد أصبح استعمال هذه الوسائل غائبا، نظرا لعجز

[78] Sofiane Ghali, University of Tunis; Micheline Goedhuys. “Women’s and Youth Empowerment in Rural Tunisia - An Assessment Using the Women’s Empowerment in Agriculture Index (WEAI).” Working paper, May 1, 2018. http://www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/WCMS_627210/lang--en/index.htm.

[79] Ministère des Finances, UNICEF, Sep 2022, Rapport d'analyse budgétaire selon le genre (2010-2021), Page 17

[80] United Nations. “Follow-up to the Fourth World Conference on Women and to the Twenty-Third Special Session of the General Assembly, Entitled ‘Women 2000: Gender Equality, Development and Peace for the Twenty-First Century.’” In Report of the Commission on the Status of Women on the Fifty-Eighth Session (15 March 2013 and 10-21 March 2014), by United Nations, 53–85. Official Records (United Nations Economic and Social Council). UN, 2014. https://doi.org/10.18356/6e4ab32d-en

الصيدلية المركزية على توفيرها. فمنذ أكثر من عشرة سنين، ونظرا لفقدان الدينار قيمته بفعل الازمة الاقتصادية الحادّة أصبحت الأدوية المستوردة، ومنها حبوب منع الحمل تشهد نقصا حادا.[81]

جدول رقم 27

نسبة انتشار وسائل منع الحمل 1998-2018 (المصدر.INS)[82]

		1988	1989	1994	2001	2006	2012	2018
معدلات تكافؤ وسائل منع الحمل	%	49.8	49.8	59.7	63.0	60.2	62.5	50.7

[81] Abdo, Nabil. "The Gendered Impact of IMF Policies in MENA: The Case of Egypt, Jordan and Tunisia." Oxfam, October 8, 2019. https://doi.org/10.21201/2019.5143. Page 13-14

[82] Office National de la Famille et de la Population. "Portail De Données De La Tunisie, Analyse De Données." Taux de prévalence contraceptive, Novembre 24, 2022. http://dataportal.ins.tn/fr/DataAnalysis?8h3Nffjc5EDb8jBhc9Lzg.

جدول رقم 28

طرق استعمال وسائل منع الحمل.[83]

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد مستعملي العازل	71,295.0	58,576.0	58,275.0	59,951.0	58,977.0	67,014.0	71,638.0	61,533.0	52,714.0	65,250.0	52,526.0	58,410.0
عدد استعمالات الحقن	56,944.0	41,804.0	20,165.0	36,896.0	40,570.0	40,987.0	42,790.0	43,223.0	46,762.0	44,413.0	36,977.0	40,146.0
عدد مستعملي الحبوب	276,165.0	255,360.0	268,916.0	252,052.0	240,305.0	232,432.0	224,305.0	215,414.0	256,892.0	199,034.0	149,837.0	141,661.0
عدد مستعملي اللولب الرحمي	60,405.0	53,011.0	51,124.0	47,471.0	47,050.0	45,914.0	49,110.0	33,095.0	32,306.0	39,940.0	27,317.0	27,659.0
عدد استعمالات مبيد الحيوانات المنوية	31,972.0	26,991.0	26,518.0	20,434.0	20,898.0	20,287.0	17,124.0	16,954.0	15,681.0	15,514.0	12,981.0	13,308.0
عدد استعمالات غرسة منع الحمل	2,561.0	2,564.0	3,727.0	3,367.0	3,255.0	3,331.0	3,616.0	4,009.0	3,233.0	3,588.0	2,791.0	3,890.0
عدد عمليات ربط البوق .	833.0	551.0	193.0	141.0	54.0	68.0	133.0	222.0	94.0	83.0	64.0	73.0
عدد المنتفعين من التنظيم العائلي	501,097.0	439,549.0	429,665.0	421,997.0	412,084.0	410,953.0	410,005.0	375,653.0	408,764.0	368,580.0	283,226.0	286,327.0

[83] Office National de la Famille et de la Population. “Portail De Données De La Tunisie, Analyse De Données.” Actes de contraception utilisés, November 24, 2022. http://dataportal.ins.tn/fr/DataAnalysis?Pu0Qi4jkkGcr5fWgBURVw.

تزايد العمل المنزلي غير المأجور وخدمات الرعاية

ان أعمال وخدمات المرافقة والرعاية، والتي غالبا ما تكون بأجر، هي أعمال منتجة ولكنها بالنسبة للنساء تنجز بدون أجر. إنّ الرعاية والعمل المنزلي هي من أعمال إعادة الإنتاج تشمل تربية الأطفال والعناية بأفراد العائلة والمسنين والمطبخ وباقي خدمات المنزل[84]. إنّ خدمات الرعاية التي تقوم بها النساء مهمة وأساسية، وذلك لتسيير جيّد للاقتصاد منتج. فالرجل بصفة عامة لا يمكنه إعطاء الوقت للعمل أو للترفيه إذا لم تكن له زوجة تطبخ وتعتني بالغسيل وتساعد الأطفال على مراجعة واجبهم المدرسي. إن هذا العمل غير المأجور تتحمل اعبائه النساء بصفه كلية، فمن بين 2 مليار من النساء العاملات في العالم كامل الوقت، تمثل اللاّتي يعملن بدون أجر الثُلثين. وهنّ يتحمّلن أعباء 75%[85] من العمل غير المأجور.[86]

إنّ الوضعية في تونس ليست استثناء، فالرجال لا يُسخّرون الا ثلاث ساعات في الاسبوع لأعمال الرعاية في المنزل، في حين تعطي النساء أسبوعيا بمعدل 17 ساعة لشؤون المنزل. إنّ عبء العمل والرعاية بدون أجر يتضاعف عندما تتزوج المرأة، فمن 10 ساعات في الأسبوع يصبح العمل 23 ساعة، لان المسؤوليات الجديدة، كتربية الاطفال ورعاية الاشخاص المسنين تضاف الى مجمل أعمالها. في حين تضاف إلى الرجل بعد الزواج بين ساعتين وخمسة ساعات عمل غير مأجور.

[84] The United Nations Research Institute for Social

[85] ActionAid International. “The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,” October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 14

[86] United Nations General Assembly. “Report of the Independent Expert on the Effects of Foreign Debt.” Report of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights Impact of economic reforms and austerity measures on women’s human rights, July 18, 2018. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/229/04/PDF/N1822904.pdf?OpenElement. Page 6

جدول رقم 29

عدد الساعات في الاسبوع للعمل المأجور، و لأعمال الرعاية غير المأجورة،حسب الجنس و الوضعية العائلية، والعمر من 15 الى 64 سنة (المصدر ONU Femmes)[87]

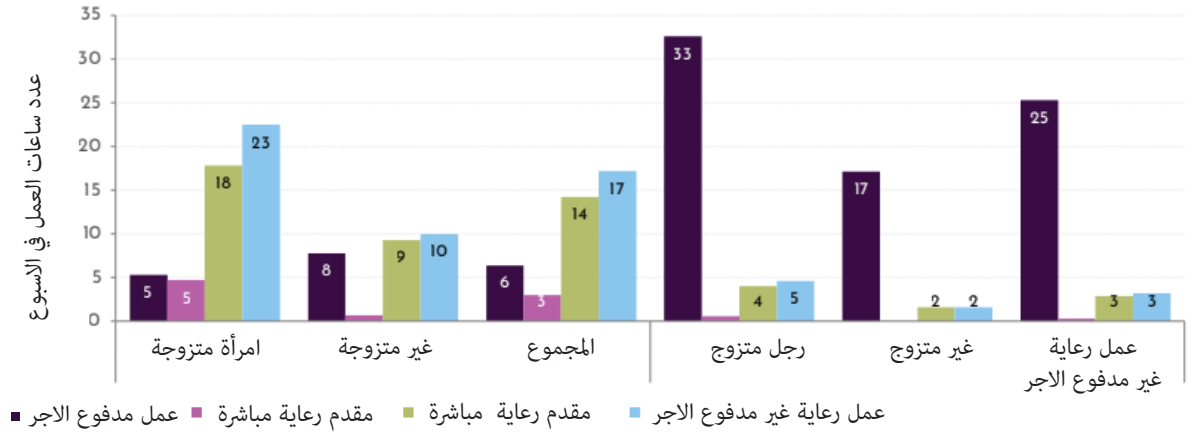

تتحمّل النساء أعباء العمل غير المأجور، ثم تجد انفسهن مجبرات على تحمّل يوما آخر من العمل في المنزل، لذلك يمكن وصف المراة "بالمُعدَمة، الفقيرة التي لا تملك وقتا للراحة أو للترفيه". " انّ الافتقار للوقت يعني نقصا في اوقات الراحة للانخراط في أنشطة تعود بالنفع الاجتماعي على الفرد بعد القيام بإعمال بأجر أو أخرى بغير أجر، وبكل الأنشطة الضرورية"[88] اي هذا يعني ان النساء اليوم لا تملكن الوقت الكافي للعمل باجر او الراحة او للمشاركة السياسية وغيرها.

[87] UN Women, THE CARE ECONOMY IN TUNISIA: TOWARDS RECOGNIZING, REDUCING AND REDISTRIBUTING UNPAID CARE WORK, December 2020, https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Tunisia.pdf, Page 2

[88] ActionAid International. "The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity," October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 9

ان ضعف الحظوظ للوصول الى العمل المأجور، والانخراط في الاقتصاد المنظم، يضرّ جديّا في قدرات النساء ومهاراتهن في فرض أحسن الظروف، سواء داخل المنزل، او في الفضاءات السياسية، المحلية أو الوطنية.[89] مثال على ذلك الزوجة التي تفتقر للموارد المادية فهي تجد صعوبات كبيرة في الخروج من وضعية العنف داخل العلاقة الزوجية إذا كانت مواردها في يد زوجها المعتدي. في مجال آخر، ليس بإمكان النساء اليوم استغلال الشغل والقدرة على التفاوض الجماعي في سبيل فرض شروط أفضل للعمل أو تشريع قوانين تحسّن وضعيتهن.

ان عبء العمل غير المأجور الذي تحمله المرأة ازدادت وطأته بفعل تدابير التقشف. لأنه في الأخير تُعتبر المرأة حصن الأمان والملاذ الأخير للعائلة. فعندما يقع خصخصة الخدمات الصحية ويصبح من الصعب طلب العون الطبي المجاني، تضطر المرأة للبقاء في المنزل للاعتناء بالمريض، طفلا كان او شيخا مسنا. ان في حالات المرض اليوم، وخاصة حين يتطلب العلاج وقتا طويلا، تضطر المرأة للانقطاع عن العمل للاعتناء بالمريض داخل العائلة. نجد الوضعية نفسها عندما تصبح تكاليف الحضانة ورياض الاطفال باهضة، بل تفوق اجر شهر عمل، هنا تضطر الأم للبقاء في المنزل للقيام بأعباء تربية ورعاية ابنها، من غير مقابل.

لقد أثبتت الجائحة الأخيرة انه حين تصبح الدولة غير قادرة مؤقتا على تقديم خدمات الرعاية، تُلقى أعباء العمل والعناية على كاهل المرأة داخل العائلة. فلقد لوحظ في بلدان ككينيا، والهند وافريقيا الجنوبية، ازدياد نسبة الأعباء المنزلية التي تتحملها المرأة في فترة الجائحة لتصل الى 71%[90]

[89] OHCHR. “OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women’s Human Rights.” Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights. Page 1

[90] ActionAid International. “The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,” October 10, 2022. https://actionaid.org/publications/2022/care-contradiction-imf-gender-and-austerity. Page 7

لهذا وقعت خصخصة أعمال منزلية عديدة، كانت تقوم بها الأم بدون اجر، لتوكل إلى عاملات ومعينات، من ذلك العناية بالأطفال. ان شبكات إسداء الخدمات على المستوى الدولي انتشرت، و هي بذلك تعمّق استغلال النساء بإعطائهن أجورا منخفضة مقابل عمل هش.[91]رغم أثر خدمات الرعاية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ورغم مساهمتها في الاقتصاد المنتج، إلاّ انّها تهمّشت من طرف الحكومات والمؤسسات المالية الدولية.انّ أثر السياسات العمومية على العمل غير المأجور للنساء نادرا ما يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات السياسية. تبعاً لهذا تظل المرأة تتحمل أعباء تهاون الدولة.

إنّ أهم مؤشرات الاقتصاد، مثل نسبة النمو أو الناتج الداخلي الخام، لا تعير اهتماما للعمل غير المأجور للنساء، لذلك فهي تغفل تماما مساهمة هذا الجهد ودوره المركزي. في الاثناء تظل المرأة تلعب دور ممتص الصدمات التي تنتج عن الازمات الاقتصادية وسياسات التقشف.

توصيات

قبل خلق مواطن الشغل ومدّ يد المساعدة للنساء، يجب على الدولة ان تستثمر موارد أكثر في القطاع العمومي الذي يفتقر للتمويل ولليد العاملة خاصة في مجالات الرعاية كالصحة والخدمات كالتربية. وهذا يبدو واضحا وجليا في خدمات الرعاية للأشخاص المسنين، أو لمتطلبات تربية الأطفال في السن المبكرة قبل دخول المدرسة كالحضانة ورياض الاطفال. إذن، إنّ برامج الحماية الاجتماعية يجب ان تُحيّن وفق مقاربة دورات الحياة، التي يجب ان تكون شاملة دامجة وملائمة، وهذا يمكن ان يشمل عدة برامج كالتأمين على البطالة او المنح العائلية للجميع.

[91] Yeates, Nicola. "Global care chains: a state-of-the-art review and future directions in care transnationalization research." Global Networks 12, no. 2 (2012): 135-154.

ان مجمل هذه الإصلاحات يجب ان يكون لها ايضا اهتمام عن قرب بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) وان تُولي اهتماما عميقا بقضايا حقوق الإنسان. للوصول إلى هذه الأهداف يجب ان لا تكون أعمال الرعاية وما يتبعها من الخدمات شاملة لكل العائلة فحسب، بل يجب أساسا ان تشمل كل المجالات التي توجد بين الأفراد والدولة." انّ توفير خدمات الرعاية العمومية ذات جودة عالية سوف يعطي الوقت الكافي للنساء للقيام بالعمل المأجور والانصراف الى أنشطة سياسية واجتماعية. كما يُمّكن هذا من توفير المزيد من مواطن الشغل."[92]

اما فيما يخص خدمات وأعمال الرعاية غير المأجورة فان توصيات مكتب حقوق الانسان للأمم المتحدة [93] يمكن توجيهها في نفس الوقت إلى الحكومة التونسية والى مؤسسات النقد الدولية العاملة معها:

- الاعتراف بان خدمات الرعاية بدون أجر والعمل المنزلي من الاعمال المضنية، والتي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار على مستوى الوطني. ويجب لذلك تمويل دراسات ميدانية للبحث في تقسيم الوقت حسب الجنس لمتابعة العمل المسخّر للشغل. تمكّن هذه الدراسات من تقييم الأثر الحقيقي للسياسات العمومية على الوقت المتاح لعمل النساء.
- اتخاذ قرارات على مستوى الاقتصاد الكلّي، مُؤسسة على الاعتراف بأهمية خدمات الرعاية المقدّمة لسلامة المجتمع ودوامه. كما تسمح هذه الدراسات بتحليل وتحديد التكلفة والأرباح الناتجة عن السياسات الاقتصادية وأثرها على عمل الرعاية غير المأجور.
- تقليص الوقت المخصص لإسداء خدمات الرعاية والاعمال المنزلية ذات الجودة. وذلك بالاستثمار في تجهيزات البنية التحتية، مما يسمح من التقليل في استعمال اليد العاملة خاصة في مجالات المياه والتطهير والكهرباء والنقل العمومي.
- الاهتمام عن قرب، في تحديد الميزانيات، بالنوع الاجتماعي، (الجندر)، وذلك بتشريك منظمات المجتمع المدني التي تسيِّرها نساء، من اجل ضمان وجود موارد كافية لتطبيق التشريعات والسياسات والبرامج التي تدعم المساواة بين النساء والرجال.

[92] OHCHR. "OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women's Human Rights." Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights. Page 4

[93] OHCHR. "OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women's Human Rights." Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights.

تبنّي تدابير جبائية تدرّجية

لتمويل هذه الخدمات في القطاع العمومي من الأساسي والضروري تبنّي سياسة جبائية عادلة، ترتكز على المساهمة التي ينجزها الأفراد والمؤسسات. وهذه بصفة عامة بعض الأمثلة من هذه السياسات.

- تبني الأداء على الثروة وعلى الممتلكات
- الزيادة في الاداءات على مداخيل الشركات
- الزيادة في الاداءات على المواريث
- إقرار أداء على مداخيل الأفراد بصفة تدريجيّة مع إقرار نسبة هامشية أكثر ارتفاعا.
- الاستثمار أكثر في الموارد البشرية والمادية للإدارات الاداءات، حتى تقع مقاومة التهرّب الضريبي بطريقة ناجعة.
- إصلاح الثغرات في التشريع الجبائي وذلك بإلغاء الإعفاءات غير المجدية.

ومع هذا، فمن أجل دعم العدالة الجبائية والمساواة يجب على أصحاب القرار السياسي التقليص من مدى الارتهان لبعض الموارد الجبائية وهذا يستدعي:

- التقليل من الضرائب المباشرة، من ذلك الأداء على القيمة المضافة واداءات أخرى على الاستهلاك.
- تحديد قائمة من الموّاد الأساسية، ذات الاهمية الاولى في الاستهلاك من بينها الأدوية ومواد التنظيف، وذلك لإعفائها من الأداء على القيمة المضافة TVA.

مراجع يوصى بها في مواضيع الجباية واللاّمساواة

International Labor Organization, Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie : résultats de l'enquête auprès des entreprises, 2015

Kais Attia, A decade of Austerity, Al Bawsala, November 2022, https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20225523. Page 6

Ministère des Finances, Ecole Nationale des Finances, La budgétisation sensible au genre, Octobre 2021, Page 7-8

Ministère des Finances, UNICEF, Sep 2022, Rapport d'analyse budgétaire selon le genre (2010-2021), Page 17

Ministry of Health, Healthcare Factsheet 2019, April 2021, page 105, http://www.santetunisie.rns.tn/images/statdep/Carte-sanitaire-2019-finale.pdf

Mouldi Ben Amor, Le chômage des jeunes : déterminants et caractéristiques, Institut Tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Notes et analyses de l'ITCEQ N°05-2012, 2012

National Statistics Institute. "Statistiques." Accueil. Accessed January 15, 2023. http://www.ins.tn/statistiques/153.

OECD, LA PARTICIPATION DES FEMMES À LA PRISE DE DÉCISION DANS L'ADMINISTRATION PUBLIQUE EN TUNISIE, 2018, Page 20

Office National de la Famille et de la Population. "Portail De Données De La Tunisie, Analyse De Données." Actes de contraception utilisée, November 24, 2022. http://dataportal.ins.tn/fr/DataAnalysis?Pu0Qi4jkkGcr5fWgBURVw.

Office National de la Famille et de la Population. "Portail De Données De La Tunisie, Analyse De Données." Taux de prévalence contraceptive, Novembre 24, 2022. http://dataportal.ins.tn/fr/DataAnalysis?8h3Nffjc5EDb8jBhc9Lzg.

OHCHR. "OHCHR | The Impact of Economic Reform Policies on Women's Human Rights." Accessed January 2, 2023. https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights.

Perez, Caroline Criado. Invisible women: Data bias in a world designed for men. Abrams, 2019.

Rfi, Lilia Blaise. "Tunisie: Les Enseignants Remplaçants En Grève Contre Leurs Conditions De Travail Précaires." RFI. RFI, October 31, 2022. https://www.rfi.fr/fr/afrique/20221031-tunisie-les-enseignants-rempla%C3%A7ants-en-gr%C3%A8ve-contre-leurs-conditions-de-travail-pr%C3%A9caires.

Sahar Mechmech, Houssem Chammem, Austerity: A Chronic Condition of Public Health, Al Bawsala, Page 10.

https://www.albawsala.com/en/publications/20225498?fbclid=IwAR18iwKZZPDXdGAi4L0AFWcglSFFZzFoC7PH9DwC250GRsPZjF0LWvFMxjA

Sofiane Ghali, University of Tunis; Micheline Goedhuys. "Women's and Youth Empowerment in Rural Tunisia - An Assessment Using the Women's Empowerment in Agriculture Index (WEAI)." Working paper, May 1, 2018. http://www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/WCMS_627210/lang--en/index.htm.

Stéphanie Pouessel, Stéphanie. “Femmes et Transport En Tunisie : L’insécurité Du Quotidien. L’épreuve Genrée Des Déplacements Du Quotidien En Contexte Urbain et Rural.” Aswat Nissa, n.d.

The United Nations Research Institute for Social

UN Women, THE CARE ECONOMY IN TUNISIA: TOWARDS RECOGNIZING, REDUCING AND REDISTRIBUTING UNPAID CARE WORK, December 2020, https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/English_PolicyBrief_Tunisia.pdf

United Nations General Assembly. “Report of the Independent Expert on the Effects of Foreign Debt.” Report of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights Impact of economic reforms and austerity measures on women’s human rights, July 18, 2018. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/229/04/PDF/N1822904.pdf?OpenElement.

United Nations. “Follow-up to the Fourth World Conference on Women and to the Twenty-Third Special Session of the General Assembly, Entitled ‘Women 2000: Gender Equality, Development and Peace for the Twenty-First Century.’” In Report of the Commission on the Status of Women on the Fifty-Eighth Session (15 March 2013 and 10-21 March 2014), by United Nations, 53–85. Official Records (United Nations Economic and Social Council). UN, 2014. https://doi.org/10.18356/6e4ab32d-en. Page 40

World Bank, Consolidating Social Protection and Labor Policy in Tunisia: Building Systems, Connecting to Jobs, Policy Note, World Bank Group, December 2015, Accessed 6 December 2022, Page xi

World Bank. “Domestic Private Health Expenditure per Capita, PPP (Current International $) - Tunisia.” Data. Accessed January 30, 2023. https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.PVTD.PP.CD?locations=TN.

World Bank. “Education Statistics - All Indicators.” DataBank. Accessed January 30, 2023. https://databank.worldbank.org/source/education-statistics-%5e-all-indicators#.

World Bank. “Primary Education, Teachers (% Female).” Data. Accessed January 28, 2023. https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.TCHR.FE.ZS.

World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2022, Insight Report, July 2022

Yeates, Nicola. "Global care chains: a state-of-the-art review and future directions in care transnationalization research." Global Networks 12, no. 2 (2012): 135-154.

جريدة المغرب.” تنسيقية الأساتذة النواب تقرر مواصلة مقاطعة الدروس وحجب الأعداد.” المغرب, January 30, 2023. shorturl.at/sAQW6

هذه الدراسة أنجزت من طرف أصوات نساء
بالتعاون مع مركز علي بن غذاهم للعدالة الجبائية

اصوات نساء
ASWAT NISSA

55 809 834
contact@aswatnissa.org
www.aswatnissa.org

جوان 2023